



كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

ما لا يقال فى باب التوابع توجيه وتعقيب

إعداد

د/ نجاة عبدالمولى أمين

أستاذ اللغويات المساعد فى كلية
الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

(العدد الرابع والثلاثون – الجزء الثانى ٢٠١٥ م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله ، خير من نطق بالعربية الفصحى محمد بن عبد الله أكرم الخلق وأفصحهم بياناً أسوة للعرب والعجم ، ورحمة للعالمين ، وأصلى وأسلم على آله وصحبه الأخيار الأطهار ، ومن اقتدى بهم ، ونحا نحوهم إلى يوم الدين .

وبعد :

فإن القول عن لغتنا العربية لغة كتاب الله العزيز الحميد لا يُمل الحديث والبحث عن مادته (لا تقل هذا أو لا يقال ، أو لا يجوز أن تقول) ، ولا يستطيع الباحث الإلمام بكل جوانب البحث عن هذه المادة فى اللسان العربى ، ويرجع ذلك لكثرة ثراء أمهات الكتب بهذه المادة . مثل : الكتاب لسيبويه ، والمقتضب ، والخصائص ، وشرح المفصل وغيرها ، وأردتُ فى بحثى هذا أن أبرز جانباً من جوانب هذه المادة فى باب التوابع بعنوان (ما لا يقال فى باب التوابع توجيهه وتعقيب) فقد شمل بحثى هذا أبواب التوابع ما عدا عطف النسق ، ولغزارة مادته العلمية جعلته بحثاً مستقلاً ، فهذا البحث قطرة من بحر ، فكلما بحثتُ وقرأتُ ، وجدتُ أن الإحاطة به درب أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع .

وقد جاءت صورة البحث عنها في الآتى :

أولاً : المقدمة : تحدثت عن عنوان البحث وسبب اختيارى له .

ثانياً : التمهيد : تحدثت فيه عن باب التوابع ، أيهما يقدم منها ؟

ثالثاً : يشتمل البحث على أربعة فصول وهى :

الفصل الأول : باب التوكيد ، ويشتمل على ثمانية مباحث .

الفصل الثانى : باب النعت ، ويشتمل على ستة مباحث .

الفصل الثالث : باب عطف البيان ، ويشتمل على مبحثين .

الفصل الرابع : باب البدل ، ويشتمل على مبحثين .

رابعاً : الخاتمة : وتضمنت أهم نتائج البحث .

خامساً : المصادر التى استقيت منها مادته .

تمهيد

باب التوابع

التوابع : هي الثوانى المساوية للأول فى الإعراب بمشاركتها له فى العوامل ، هكذا عرّفها ابن يعيش ، وفصل تعريفه بقوله : إن الثوانى فروع فى استحقاق الإعراب ، ولكنها ليست مقصودة ، وإنما المقصود الأول ، وهى من لوازمه ، ومتممة له ، وضرب مثلاً بالأمير أو السيد إذا دُعِيَ إلى وليمة فينال حاشيته من الخدم والعبيد ما يناله هو من الكرم . ولكن المقصود بالكرم الأمير ، وما معه تابع له ، فكذلك التوابع ، فالإعراب يدخلها كما دخل المتبوع ^(١) .

والتوابع : عدها بعض النحويين أربعة : النعت ، والتوكيد ، والعطف ، والبدل ^(٢) ولكن الأكثر منهم عدها خمسة : التوكيد ، والنعت ، وعطف البيان ، والبدل ، وعطف النسق ^(٣) ، وقد اختلفوا فى أيهما يقدم : التوكيد أم النعت ؟ فمنهم من قدّم التوكيد ، وحثه فى ذلك أن التوكيد هو الأول فى معناه ، والنعت هو الأول على خلاف معناه ؛ لأن النعت يتضمن حقيقة الأول وحالاً من أحواله ، والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير ، فكان مخالفاً له فى الدلالة ، وقد يكون النعت بالجملة ،

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٨ - ٣٩ - طبعة مكتبة المتنبي - القاهرة ، شرح الكافية للرضى - تح د / إميل بديع يعقوب ٢ / ٣٠٧ - ط / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور - تح د / صاحب أبو جناح ١ / ١٩٢ - طبعة مصورة .

(٣) ينظر الأصول لابن السراج - تح د / الحسين الفتلى ٢ / ١٩ - ط / مؤسسة الرسالة - بيروت - ط / الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٠ م ، شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٩ ، شرح الكافية للرضى ٢ / ٤١٢ .

وليس كذلك التأكيد ، وقد وضح ابن يعيش الغرض من تقديم كل تابعٍ على الآخر (١).

ومن قَدَّمَ النعت من النحويين ، فحجته أن النعت أكثر استعمالاً على سائر التوابع (٢) ، جاء في شرح الكافية : " واعلم أن التوابع إذا اجتمعت بُدئ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق " (٣) ، وقد ردَّ ابنُ إياز على من قَدَّمَ النعت بقوله : " وقد بُدئ بالنعت وزُعم أنه أسبق التوابع ، وفيه نظر ؛ لأن ابن السراج وأبا على ، والزمخشري قَدَّموا التوكيد ، وشفعوه بالنعت ، وهو حسن ؛ لأن التأكيد هو الأول ، والنعت على خلاف معناه " (٤) .

وهذا يدل على اختيار ابن إياز تقديم التوكيد بقوله " وهو حسن " .

وقد سِرْتُ في بحثي هذا على رأي أكثر النحويين من تقديم التوكيد ، ثم النعت ، ثم بقية التوابع كما هو مبين من خلال طبيعة البحث ، وهذه بعض أمثلة على (ما لا يقال) في هذه التوابع لأريح الباحث المتخصص من عناء البحث عنها في تضاعيف البحث ، فإن أراد الرجوع إليها سهل عليه ذلك ، وإلا فقد اكتفى بما أورده هنا .

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٩ ، وينظر : المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطٍ في النحو) لابن إياز (ت ٦٨١ هـ) تح د / شريف عبد الكريم النجار ٢ / ٨٥٨ - ط / دار عمار - الأردن .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٣١٠ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٤١٢ .

(٤) المحصول في شرح الفصول ٢ / ٨٥٨ .

ما جاء في باب التوكيد :

- لا يقال : فُـمَ نَفْسُكَ ، ولا قاموا أَنفُسَهُمْ .
- ولا يقال : جاء الزيدان نَفْسُهُما .
- ولا يقال : جاء الزيدان نَفْسَاهِما .
- ولا يقال : اختصم الزيدان كلاهما .
- ولا يقال : جاء زيد كله .
- ولا يقال : اعتكفت وقتاً كله .
- ولا يقال : جاء زيد نفسه وعينه .
- ولا يقال : مات زيد وعاش عمر كلاهما .

ما جاء في باب النعت :

- لا يقال : جانى الرجلُ ظَريفٌ .
- ولا يقال : مررت بالرجل هذا .
- ولا يقال : مررت برجل لا تقم .
- ولا يقال : هذا زيدٌ أبوه قائم .
- ولا يقال : مررت بزيد هو .
- ولا يقال : هذا مقبلاً رجلاً .

ما جاء في عطف البيان :

لا يقال : قرأ قالون عيسى .

ولا يقال : يا سعيدُ كررُ بالضم .

ما جاء في باب البدل :

لا يقال : مررت بي زيدٍ .

ولا يقال : أعجبنى عبد الله غلامه .

الفصل الأول

باب التوكيد

تمهيد :

التوكيد على ضربين : لفظي ، ومعنوي :

فاللفظي : يكون بتكرير اللفظ نحو قولك : ضربت زيدا زيدا ، فهذا تأكيد

لزيد وحده .

والمعنوي: فيكون بتكرير المعنى دون لفظه نحو قولك : رأيت زيدا نفسه،

وجملة الألفاظ التي يؤكد بها تسعة ألفاظ : (نفسه ، عينه ، أجمع ، أجمعون ،

جمعاء ، جمع ، كلهم ، كلاهما ، كلتاهما) (١) .

والغرض من التوكيد :

تمكين المعنى في نفس المخاطب ، وإزالة الاحتمال واللبس (٢) وإزالة

الاتساع ، وذلك أن الاسم قد ينسب إليه الخبر ، ويراد به غيره مجازًا ، كقولك :

جاءني زيد ، فإنه قد يراد جاءني غلامه ، أو كتابه ، فإذا قلت : جاء زيد نفسه

كان هو الجائي الحقيقي (٣) ، والتوكيد يجرى على ما قبله في الإعراب ، ولا يجوز

عطف بعضه على بعض، ولا يؤكد إلا المعرفة (٤) ، ولا يجوز توكيد النكرة عند

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٩ - ٤٠ .

(٢) ينظر : المحرر م ٢ / ٩٨١ .

(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب للعبري - تح د / غازي مختار طليمات ١ / ٣٩٤ -

ط / دار الفكر المعاصر - بيروت - دار الفكر - دمشق .

(٤) ينظر : المحرر في النحو م ٢ / ٩٨١ .

البصريين ، فلا يقال : مررت برجل نفسه ؛ لأن التوكيد معرفة ، والمعرفة لا تتبع النكرة توكيداً لها ، وحجتهم : أن النكرة مجهولة شائعة في جنسها ، والتوكيد الغرض منه : إزالة الشك في شيء معروف ، والنكرة لم تثبت معرفتها في أصلها ، فكيف يُزال عنها الشك ، وهي جميعها مجهولة ؟ ولكن الكوفيين جَوَّزوا توكيد النكرة إذا كانت محدودة، فقالوا : أكلت رغيفاً كله، وتصدقت بدرهم جميعه (١) .

وقد حاولت في هذا الباب الابتعاد عن الأقوال التي تتضمن خلافاً بين النحويين ، وما يليه من أبواب البحث ، وقد اشتمل هذا الباب على ثمانية مباحث :

(١) ينظر : المرجع السابق م ٢ / ٩٧٦ بتصريف .

المبحث الأول

توكيد الضمير بالنفس أو العين

لا يجوز توكيد ضمير الرفع المتصل (المستتر أو البارز) بالنفس أو العين إلا بعد توكيده بضمير رفع منفصل، فلا يقال : قم نفسك ، ولا قاموا أنفسهم .

التوجيه :

يقول النحويون في نحو : فَعَلْتَ نَفْسُكَ : عند عدم التوكيد بالضمير المنفصل يلتبس الفاعل بالتوكيد ؛ لأن النفس تلى العوامل كثيرًا ، تقول : جاءني نفسه ، على الخلاف مع الضمير المنصوب والمجرور، تقول : رأيتك نفسك ، ومررت بك نفسك ، فلا يجب أن يقال : رأيتك إياك نفسك ، على توكيد الضمير المتصل بضمير نصب منفصل ، أما الضمير المجرور ، فليس له ضمير منفصل ، وقد يقال في ضمير الرفع المتصل البارز : ضربت نفسك على كون التاء ضمير رفع ، والنفس توكيدًا له ، كما يقال : ضَرَبَ غلامُكَ ، ومن أجل حدوث اللبس في كثير من المواضع وجب الإتيان بضمير الرفع المنفصل عند التوكيد لرفع اللبس ، فجعل للمرفوع المستتر والبارز ليجرى الباب على سنن واحد في الاختيار (١) .

ونرى ما قاله العلماء في هذا الشأن ، وقد اصطفت أكثر الكتب عناية ، جاء في الكتاب : " واعلم أنه قبيح أن يصف المضمرة في الفعل بنفسك وما أشبهه وذلك أنه قبيح أن نقول : فعلت نفسك ، فإنما تريد أن تؤكد الفاعل ، ولما كانت

(١) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني - تح د / كاظم بحر المرجان م ٢

/ ٨٩٧ - ٨٩٨ - ط / وزارة الثقافة والإعلام - العراق ١٩٨٢ م .

نفسك يتكلم بها مبتدأة ، وتحمل على ما يُجرُّ وينصب ويرفع ، شبهوها بما يشرك المضمَر، وذلك قولك: نزلتُ بنفسِ الجبلِ ، ونفسُ الجبلِ مُقابلِي ، ونحو ذلك " (١) .

وفى المقتصد : " فأما المضمَر ، فلا يخلو من أن يكون مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا ، فإن كان مرفوعًا متصلًا لم يؤكد بالنفس إلا بعد الإتيان بالضمير المنفصل نحو : جاؤنى هم أنفسهم ، ولا يقال : جاءونى أنفسهم فى حال الاختيار ، والعلة أن النفس تلى العوامل ، ومعنى قولنا : إن الاسم يلى العوامل ، أنه يكون فاعلاً ، ومفعولاً ، ومضافاً إليه بنفسه غير تابع لشيء ، تقول : جاءنى نفسهُ ، ورأيتُ نفسَه ، ومررت بنفسه ، ولو جعلت النفس تأكيداً للمضمَر المرفوع فى الفعل ، ونحوه من غير أن تأتى بالضمير المنفصل التيسر الفاعل بالتأكيد فى كير من الأمر " (٢) .

وفى شرح المفصل : " ولو قلت : قمتَ نفسك أو عينك لكان ضعيفاً غير حسن ؛ لأن النفس والعين يليان العوامل ، ومعنى قولنا يليان العوامل أن العوامل تعمل فيهما لا بحكم التبعية ، بل يكونان فاعلين ومفعولين ومضافين ، وذلك أنهما لم يتمكنوا فى التأكيد بل الغالب عليهما الاسمية ، ألا تراك تقول : طابت نفسهُ وصحت عينهُ ، ونزلت بنفسِ الجبلِ ، وأخرج الله نفسه ، فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهراً ، وكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد المضمَر المرفوع بهما لأنه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالتعت ، وعطف البيان فقبح ذلك ... ووجه ثانٍ : أن التأكيد بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد آخر ، وربما أوقع لبساً فى كثير من

(١) الكتاب لسبويه - تح / عبد السلام محمد هارون ٢ / ٣٧٩ - ط / الخانجي - القاهرة - ط

/ الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح م ٢ / ٨٩٧ .

الأمر ، ألا ترى أنك لو قلت : (هند ضَرَبَتْ نَفْسُهَا) لم يعلم أرفَعَتْ نَفْسَهَا بالفعل ، وأخْلَيْتِ الفعلَ من الضمير أم جعلتَ في الفعل ضميراً لهند ، وأكدته بالنفس ؟ فإذا قلت : هند ضربت هي نفسها حسن من غير قبح ؛ لأنك لما جئت بالمضمر المنفصل على أن الفعل غير خال من المضمر ، لأنه لا يخلو إما أن يكون هو الفاعل أو تأكيداً ، فلا يجوز أن يكون فاعلاً ؛ لأنك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل " (١) .

يتبين من كلام إمام النحاة ومن تبعه من النحويين أن التأكيد بالنفس أو العين للضمير المتصل بالفعل مرفوض وغير مقبول بدون الإتيان بالضمير المنفصل ، دفعاً للبس الحاصل من جعل النفس أو العين فاعلاً لهذا الفعل في نحو : هل ضربتَ نفسك ، فالإتيان بالضمير المنفصل يدفع هذا اللبس ، وعليه لا يجوز جعل هذا الضمير أى المنفصل فاعلاً طبقاً للقاعدة التي تقول : متى أمكن الإتيان بالضمير متصلاً لا يعدل عنه بالإتيان منفصلاً (٢) ؛ لأن العربي يبني كلامه على الاختصار والإيجاز مع الإفادة للمعنى المراد .

وفي تمهيد القواعد أن النفس والعين اختصا في التوكيد عن بقية الألفاظ بحكمين أحدهما : أنه لا يؤكد بهما ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل نحو : قمتم أنتم أنفسكم ، وقمنا نحن أنفسنا ... وقد علل (ذلك) بأن النفس والعين إذا

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٢ - ط / مكتبة المتنبى - القاهرة ، وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٧٠ - تح / صاحب أبو جناح - ط / مصورة .

(٢) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب غدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك - تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد ١ / ٩٠ - منشورات / المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .

لم يرد بهما التأكيد يليان العوامل ، فلو لم يؤكد قبلهما بضمير الرفع المنفصل ؛ لأدى ذلك إلى اللبس فى بعض المواضع كما إذا قيل : هذه ذَهَبَتْ نَفْسُهَا ، فإنه يحتمل التأكيد والفاعلية ، فإذا أكد بالضمير قبل ذكر النفس والعين ارتفع اللبس المذكور ، ثم حمل ما لبس فيه على غيره " (١) .

ولكن بعض النحويين جَوَّزَ التوكيد بالنفس والعين من غير التوكيد بالضمير المنفصل ، ولكن هذا الرأى وصف بالضعيف.. جاء فى شرح التسهيل : "وقاموا أنفسهم جائز على ضعف ، ذكر ذلك الأخفش" (٢) ، وفى الارتشاف نسب القول بالضعف إلى الأخفش ، قال أبو حيان: وذكر الأخفش أنه يجوز على ضعف : قوموا أنفسكم " (٣) .

تعقيب :

إن توكيد ضمير الرفع بالنفس والعين من غير الإتيان بالضمير المنفصل المرفوع قبلهما قبيح ولا يتكلم به على اللغة الفصحى ، وذلك للبس الحاصل من مجئ النفس أو العين تالية للعوامل فى قولك : جاءت نفسها ، فلا يعرف ما المراد من نفسها أهى توكيد أو فاعل ؟ ولكن يجوز توكيد الضمير المنصوب ، والمجرور

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش -

تح أ . د / على محمد فاخر وزملانه م ٧ / ٣٢٨٦ - ط / دار السلام - القاهرة - ط / الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك - تح د / عبد الرحمن السيد وزميله ٣ / ٢٩٠ - ط / هجر - الجيزة - ط / الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

(٣) ارتشاف الضرب لأبى حيان - تح د / رجب عثمان محمد م ٤ / ١٩٤٧ - نشر الخانجى - القاهرة - ط / الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، وينظر : التمهيد م ٧ / ٣٢٨٧ .

بالنفس والعين بدون الإتيان بالضمير المنفصل تأكيداً ؛ لأنه لا لبس فيهما ، ولعدم اتصالهما بالفعل اتصالاً مباشراً كضمير الرفع ، فضمير الرفع كالجاء من الفعل (١) .

المبحث الثانى

توكيد المثنى والجمع بالنفس أو العين يكون بجمعهما

على (أفعل) من جموع القلة

فلا يقال : جاء الزيدان نفسُهُما .

ولا يقال : جاء الزيدان نفساهُما .

التوجيه :

عند توكيد المثنى بالنفس أو العين فى نحو : جاء الزيدان ، تقول : جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما ، يجمع اللفظ جمع قلة على وزن (أفعل) ، ولا يقال فيه على اللغة الفصحى : جاء الزيدان نفسُهُما أو عينهما على الأفراد للفظ النفس أو العين ، وذلك للتناقض ؛ إذ الاثنان لا يكونان واحداً^(١) ، ولا يجوز أيضاً مجئ التوكيد على لفظ التثنية ؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه فى نحو : جاء الزيدان نفساهما ، ف (نفسان) مضاف ، و (هما) مضاف إليه ، والمتضايقان كالمشئء الواحد ، فكرهوا الجمع بين تثنيتهما إن كانا متحدتين فى المعنى ، فقد كرهوا الجمع بين المتضايقين غير متحدتين فى المعنى مثل : قلبكما ، على التثنية^(٢) ، فكان فى المتحدتين من باب أولى . من أجل هذا جئ بلفظ التوكيد على الجمع ، لأن التثنية جمع فى المعنى .

ويجوزُ بعض النحويين فى غير الأفصح الأفراد والتثنية عند التوكيد بالنفس أو العين للمثنى ، فيقال : جاء الزيدان نفسهما أو عينهما بالأفراد ، ونفساهما

(١) ينظر : تمهيد القواعد م ٧ / ٣٢٨٦ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل للمرادى - تح / محمد عبد النبى محمد ص ٧٧٧ -

ط / مكتبة الإيمان - المنصورة - ط / الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣ / ٧٤ - ط / دار إحياء الكتب العربية .

وعيناها بالتثنية مستنداً في ذلك إلى السماع عند ابن كيسان، وأجاز ذلك ابن إياز تبعاً لابن معط^(١)، ووافقهم الرضى^(٢)، وأجازه بدر الدين^(٣) في شرح الألفية^(٤)، ولكن يختار فيه لفظ الجمع على لفظ الأفراد، ولفظ الأفراد على لفظ التثنية، فمن الأول قوله تعالى: ﴿إِنْ نُؤَبَّأُ إِلَى اللَّهِ فَقَدِصَعَتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(٥)، والثاني قول الشاعر^(٦):

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيِّينَ تَرْنَمِي^(٧).

فقد ذكر ابن مالك أن المضافين لفظاً أو معنى إلى متضمنيهما يختار فيهما لفظ الجمع على لفظ الأفراد، ولفظ الأفراد على لفظ التثنية، وعلل لذلك "أنهم استثقلوا تثنيتين في شيئين هما شيء واحد لفظاً ومعنى، وعدلوا إلى غير لفظ

(١) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢ / ٨٧١ .

(٢) قال في شرح الكافية: "وقد يقال: (نفساهما) و (عيناها) على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب، والأول أولى؛ لأن نحو: قلوبكما أولى من قلبكما". شرح الكافية للرضى - تح د / إميل يعقوب ٢ / ٣٨٩ - ط / دار الكتب العلمية - ط / الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٠١ - تح د / عبد الحميد السيد محمد - ط / دار الجيل - بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

(٤) ينظر: التصريح على التوضيح ٢ / ١٢١ - ط / دار إحياء الكتب العربية .

(٥) سورة التحريم: الآية (٤) .

(٦) صدر بيت من الطويل قاله الشماخ، وتمامه:

سَقَاكَ مِنَ الْعُرِّ الْوَادِي مَطِيرُهَا

والشاهد فيه: بطن الواديين، حيث أفرد البطن، والقياس بطنى الواديين، بل الأحسن بطون الواديين. ينظر: شرح الأشموني على حاشية الصبان ٣ / ٧٤، وشرح الشواهد للعيني على حاشية الصبان ٣ / ٧٤، حاشية الألوسى على شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٥٨ - ط / دار البصائر، والدرر اللوامع للشنقيطى - تح / محمد باسل عيون السود ١ / ٦٦ - منشورات/دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

(٧) ينظر: شرح الأشموني ٣ / ٧٤، حاشية الألوسى ص ١٥٨ .

التثنية ، فكان الجمع أولى ؛ لأنه شريكهما في الضم ، وفي مجاوزة الأفراد ، وكان الأفراد أولى من التثنية ؛ لأنه أخف منها ، والمراد به حاصل ، إذ لا يذهب وهم في نحو : أكلت رأس شاتين إلى أن معنى الأفراد مقصود ، ولكون الجمع به أولى ، جاء به الكتاب العزيز نحو ﴿ فَذَصَّغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ، و﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (١) ... ولم يجئ لفظ التثنية إلا في شعر كقوله :

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِذِ

كَنَوَافِذِ الْعُبُطِ الَّتِي لَا تَرْقَعُ (٢)

ولما استقر التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع عند وجود الشرط المذكور صارت إرادة الجمع به متوقفة على دليل من خارج ، ولذلك انعقد الإجماع على ألا يقطع في السرقة إلا يد من السارق ويد من السارقة ، ولو قصد قاصد الإخبار عن يدى كل واحد من رجلين لم يكتف بلفظ الجمع ، بل انضم إليه قرينة تزيل توهم غير مقصودة ، كقوله : قطعت أيديهما الأربع (٣) .

وجاء في حاشية يس العليمي : " أن المضاف إذا كان معناه متعدداً ، وكان المضاف إليه متضمناً له سواء أضيف لفظاً أو معنى ، فإنه يختار في المضاف الجمع على الأفراد ، والأفراد على التثنية ، فقولك : قطعت رؤوس الكبشين ،

(١) سورة المائدة : الآية (٣٨) .

(٢) البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي ، والشاهد فيه : فتخالسا نفسيهما على التثنية ، ورد ذكره في : اللسان (خلس) - ط / دار المعارف ، والدرر ١ / ٦٩ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٠٦ - ١٠٧ .

والكبشان قطعت منهما الرأس مختار على رأسي ، والرأسين ، ومن هذا التمثيل علمت المضاف معنى ، وذلك ؛ لأن قولك : الرؤوس مثلاً معناه رؤوسهما " (١) .
وما جوزه بعض النحويين عند التوكيد بالنفس أو العين على الأفراد أو التثنية منعه بعضهم، وذهب إلى القول بأن هذا لم يقل به أحد من النحويين، جاء في شرح التسهيل للمرادى : " وهم بدر الدين بن مالك فى إجازة قام الزيدان نفساهما عيناها ، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين " (٢) ، وقال أبو حيان : " وقد وهم الشيخ بدر الدين ... تابعاً لأبيه فأجاز أن تقول فى تثنية المؤكد : قام الزيدان نفساهما ... ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين " (٣) .

تعقيب :

إن القول بمنع توكيد المثنى بالنفس أو العين مع إفراد لفظ العين أو مجيئها على التثنية فى نحو : جاء الزيدان نفسهما ، أو نفساهما عارٍ من الدليل ، ولكن يجوز التوكيد به مع اعتبار الجمع أولى ؛ لأنه اللغة الفصحى ، ومحاكاة لغة القرآن الكريم أولى كما جاء به قوله تعالى : ﴿ فَكَذَّبَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ ويجوز مجئ التوكيد على الأفراد أو التثنية لما ورد من أشعار العرب ، فقد قال الأنبارى فى قول الشاعر :

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِدِ

(١) حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢ / ١٢١ - ط / دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .

(٢) شرح التسهيل للمرادى تح / محمد عبد النبى محمد ص ٧٧٧ .

(٣) ارتشاف الضرب لأبى حيان م ٤ / ١٩٤٧ .

" والأكثر فتخالسا أنفسهما ؛ لأن كل شيئين من شيئين يثنيان بلفظ الجمع كقولك : ضربتُ صدورهما وظهورهما " (١) .

أما عن توكيد الجمع بالنفس أو العين فتقول : جاء الزيدان أنفسهم أو أعينهم ، والهندان أنفسهن أو أعينهن بجمع اللفظ على وزن (أفعل) جمع قلة ، لا جمع كثرة ، وجمع القلة (أفعل) لا (أفعال) ، فلا يقال (أنفاسهم) أو (نفوسهم) . جاء في شرح الأشموني : " ولا يجوز أن يؤكد بها مجموعين على نفوس ، وعيون ، ولا على أعيان " (٢) .

وربما كان اختيار وزن (أفعل) من جموع القلة دون غيره من أوزان جموع القلة أو الكثرة من باب الاستغناء عند العرب ، فقد استغنوا بأفعل عن (أفعال) ، وبأفعل عن (فعول) من جموع الكثرة ، ويؤيد هذا ما قاله ابن مالك : " فلا يقال : جاء الزيدون نفوسهم ، ولا عيونهم " (٣) .

(١) ينظر : الدرر اللوامع ١ / ٦٩ .

(٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٧٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٢٨٩ .

المبحث الثالث

(كلا) و (كلتا)

يراد بهما رفع توهم إرادة البعض فلا يقال في التوكيد بهما : اختصم الزيدان كلاهما .

التوجيه :

(كلا) يؤكد بها المثني المذكر ، تقول : قام الرجلان كلاهما ، و (كلتا) يؤكد بها المثني المؤنث ، تقول : قامت المرأتان كلتاهما ، فعند التوكيد بهما ننظر إلى العامل فيهما أي : الفعل ، فإن كان معناه يحتمل التبويض جاز التوكيد بهما ، تقول : جاء الزيدان كلاهما ، وجاءت الهندان كلتاهما ، فجاز أن تعنى بذلك أحدهما ، وأكدت على سبيل المبالغة بـ (كلا ، وكلتا) فإن لم يكن معناه يحتمل التبويض ، فلا يجوز التوكيد بهما على الفصحى في لغة العرب ، فلا تقول : اختصم الزيدان كلاهما ؛ لأن الفعل (اختصم) لا يتصور معه إرادة أحدهما . ولكن بعض النحويين جَوَّز التوكيد بـ (كلا) مع الفعل (اختصم) وما في معناه ، وجعل ذلك من باب التوكيد بعد التوكيد ، ولكن رأيه قد رُدَّ عليه .

جاء في شرح جمل الزجاجي : " فإذا قلت : قام الزيدان كلاهما ، أفاد التأكيد العموم والإحاطة ، ولا تقول : اختصم الزيدان كلاهما ، إذ لا يتصور أن يختصم الزيدان ، وأنت تعنى أحدهما ؛ لأن الاختصام لا يتصور من واحد ، وأبو

الحسن (١) يجيز ذلك ويجعله بمنزلة التأكيد بعد التأكيد ، وذلك فاسد ؛ لأنك إذا قلت : قام الزيدون كلهم جاز أن تعنى بذلك البعض ، وأكدت بكل مبالغة، فإذا قلت : أجمعون ، أزال ذلك الاحتمال ... وإذا قلت : اختصم الزيدان كلاهما ، لم يتطرق الاحتمال أصلاً إلى أن المراد أحدهما ، فهذا فرق ما بينهما ، ولا يجوز تأكيد ما ليس بمقصود للمُخبر من الكلام نحو قولك : ضربتُ عبد الزيدين ، فلو أكدتهما لكنتَ كالمتناقض ؛ لأنك من حيث لم تنو الإخبار عنهما لم يكونا مقصودين ، فلذلك لم يجز تأكيده " (٢) .

وأيد الرضى ابن عصفور فيما ذهب إليه من التوكيد بألفاظ الإحاطة والشمول عندما يصح افتراق أجزاء المؤكد حكماً ، وإن كان مفرداً متصل الأجزاء كـ (العبد) ، و (الدار) وذلك يرجع إلى العامل ، فإن تفرقت أجزاءه حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشراء والبيع فيجوز توكيده، وإن لم تفرق أجزاءه حكماً بالنسبة إلى بعضها ، وذلك يرجع إلى العامل أيضاً كالمجئ والذهاب ، فلا تقول : ذهب زيد كله ، وجاء زيد كله ، فإن أجزاء الفاعل لا تفرق بالنسبة إلى المجئ والذهاب بأن يجئ بعضه، ولا يجئ الباقي، وقد قاس على ذلك فقال الرضى : " لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ؛ لأن الزيدين لا يصح افتراقهما بالنسبة إلى الاختصاص؛ إذ هو لا

(١) جاء في الارتشاف م ٤ / ١٩٤٨ أن له قولين : الجواز على مذهب الجمهور ، والمنع ، وهو اختيار أبي حيان ، وفي حاشية الألوسى ص ١٦٠ ، القول بالمنع وهو مذهب الأخفش .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٧٠ - ٢٧١ .

يكون إلا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيد وحده ، وأجاز الأخفش : اختصم الزيدان كلاهما ، وهو مردود بما ذكرنا ، ويعدم السماع " (١) .
ولكن المرادى جوّز ما منع ابن عصفور والرضى ، وذهب إلى ذلك سالكاً مسلك الجمهور في إجازته ، و ذكر أن الأخفش منع ذلك لعدم الفائدة ، فقال عن التوكيد بـ (كلا ، وكلتا) : " وقد يؤكدان ما يصح فى موضعه واحد خلافاً للأخفش... مثال ذلك : اختصم الرجلان كلاهما ، ورأيت أحد الرجلين كليهما، فمنع ذلك الأخفش لعدم الفائدة ، ولا يحتمل الموضع إرادة الأفراد ، ولعدم سماعه من العرب ، ووافق الأخفش على المنع : الفراء وهشام ، وأبو على (٢) ، وذهب الجمهور إلى إجازته ، ونقل ابن عصفور عن الأخفش الجواز فعمل له قولين ، واحتج المجيز بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو : قام القوم كلهم أجمعون أكتعون " (٣) .

حجة من أجاز (اختصم الزيدان كلاهما ، أو ضربت أحد الرجلين كلاهما) أن فى التوكيد فائدة ، وقد جاء لدفع توهم الغلط الذى حصل من المتكلم ، فهو قصد الجمع فغلط بوضع المثنى موضعه ، فبذكر كليهما يزول ذلك التوهم لدى السامع ، فهذا التوكيد لا يخلو من فائدة، وذهب إلى ذلك كله المبرد فى المقتضب

(١) شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٩١ .

(٢) القول بالمنع عن الأخفش جاء فى شرح الكافية الشافية لابن مالك - تح د / عبد المنعم أحمد هريدى ٣ / ١١٨٧ - ط / دار المأمون للتراث ، وذكر ابن مالك فى شرح التسهيل أن له قولين بالمنع والجواز ٣ / ٢٩٠ .

(٣) شرح التسهيل للمرادى ص ٧٧٨ .

وجوّز ما منع الأخص، فقال : " وليس كما قال إذا حدد ، وذلك أن (كلاً) عموم

...

و (كلاً) ... إنما تقع على الاثنين ، وأنت تريد كل واحد منهما " (١) .

وقيل : هو مذهب الجمهور (٢) .

حجة من منع: أنه لا يحفظ عن عربى شىء من تلك الصور ، جاء فى

الارتشاف : الصحيح المنع (٣) .

وفى تمهيد القواعد جاء الرد على مسألة ابن مالك : ضربت أحد الرجلين

كليهما ، حيث قال ابن مالك : لا يمتنع عندي ... وذلك أن موضع الرجلين صالح

للعوم ، فيمكن توهم السامع أن المتكلم قصد الجمع فغلط ، فوضع المثنى موضعه

، فبذكر كليهما يزول ذلك التوهم ، فلم يخلو من فائدة .

وقد ردّ صاحب التمهيد على ذلك بأمرين :

أحدهما : أن التأكيد بكلا وكنتا وأخواتهما إنما يؤتى به لرفع توهم إرادة

بعض ما وضع له اللفظ كما عرف لا لرفع توهم إرادة العموم ، وإنما قصد رفع توهم

الغلط ، فإنما يؤتى بالتأكيد اللفظى أو بشىء آخر يفيد ذلك ؛ إذ التأكيد المعنوى لا

يرفع به التوهم .

(١) ينظر : المقتضب لأبى العباس المبرد - تح د / عبد الخالق عزيمة ٣ / ٢٤٢ - ٢٤٣ -

ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(٢) الارتشاف م ٤ / ١٩٤٨ .

(٣) المرجع السابق م ٤ / ١٩٤٨ .

والأمر الثاني : استند فيه إلى ما ذكره ابن عصفور من عدم جواز توكيد ما ليس بمقصود للمخبر من الكلام في نحو : ضربت عبدَ الزيدين كليهما ، فإن التأكيد فيهما يكون فيه تناقض ، لأنك لم تقصد الإخبار عن الزيدين ، فكيف تأتي بتوكيدهما ؟ (١) .

وجاء في الهمع : " فلا يقال : اختصم الرجلان كلاهما ، ولا رأيت أحد الرجلين كليهما ، ولا المال بين الرجلين كليهما لعدم الفائدة ، إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه ، ولأنه لم يسمع من العرب قط " (٢) .

تعقيب :

إن (كِلا) و (كِلتا) من ألفاظ التوكيد المعنوي تفيدان رفع توهم إرادة بعض المؤكد ، فلا يصح أن تأتي بعد الأفعال التي لا يحتمل معها التبويض بالنسبة إلى الفاعل أو الأفعال التي تدل على المشاركة كما في نحو (اختصم ، واقتتل) ونحوهما ، فيقال : اختصم الزيدان ، واقتتل الرجلان ، من غير توكيد ، فلا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، ولا اقتتل الرجلان كلاهما ؛ وذلك لعدم الفائدة ، وعدم سماع مثل هذه الصور عن العرب ، وقد قال ابن هشام : فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال : اختصم الزيدان كلاهما ؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد اختصم

(١) ينظر : تمهيد القواعد للناظر الجيشى - تح أ . د / على محمد فاخر وزملائه م ٧ / ٣٢٨٨ .

(٢) همع الهوامع للسيوطي - تح / أحمد شمس الدين ٣ / ١٣٧ - منشورات / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

أحد الزيديين ، فلا حاجة للتأكيد ^(١) ، ويؤكد ذلك أبو حيان بقوله : " والصحيح المنع ، لا يحفظ عن عربى شىء من تلك الصور " ^(٢) .
وهو الرأى الراجح والذى أميل إليه .

(١) شرح قطر الندى عن حاشية الألوسى على شرح قطر الندى ص ١٦٠ .

(٢) الارتشاف م ٤ / ١٩٤٨ .

المبحث الرابع

التوكيد بـ (كُلُّ) هو رفع توهم إرادة الخصوص بما

ظاهره العموم

لا يقال : جاء زيد كله .

توجيه :

(كُلُّ) من ألفاظ التوكيد المعنوي يؤكد بها المعرفة المتبعضة ، وهذا التبعض يرجع إما إلى الذات كما في نحو : قُبِضَ المَالُ كُلُّهُ ، فيصح جعل بعض في موضع المؤكد فتقول : قُبِضَ بعضُ المَالِ ، فإن امتنع امتنع التوكيد كما في نحو : جاء زيد كله ، فلا يصح أن نقول : جاء بعض زيد ، وهذا بالنسبة إلى الذات ، وإما بالنسبة إلى العامل فيصح أن تقول : رأيت زيدًا كله ؛ لأن العامل صالح للإسناد إلى بعض زيد ، فالمعرفة متبعضة بالنسبة إليه لا بالنسبة إلى ذاتها و (كُلُّ) ومثلها (أجمع) من ألفاظ التوكيد المعنوي يضافان إلى ضمير المؤكد نحو : جاء الجيش كله ، وقام القوم كلهم ، وقامت الهدات كلُّهن (١) .

فائدة التوكيد بـ (كُلُّ) :

هو رفع توهم أن يراد به الخصوص ، والتحرى ، إما بالذات كما سبق في نحو : جاء الجيش كله ، وإما بحسب العامل كما في نحو : رأيت زيدًا كله ؛ لأن زيدًا

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩١ ، والارتشاف م ٤ / ١٩٤٩ .

بالنسبة إلى الرؤية أجزاء يصح وقوع بعضها موقع بعض ، ولا يجوز : جاز زيد كله لعدم التجزئ (١) .

يقول ابن يعيش عن التوكيد بكل وأجمع : " إنَّ كلا وأجمع معناهما الإحاطة والعموم ، فلا يؤكد بهما إلا ما يتبعض ، ويصح تجزئته ، فتقول : قرأتُ الكتاب كله ؛ لأنه يمكن قراءة بعضه ، وسرت النهار أجمع ؛ لإمكان سير جزء منه ، وتبحرْتُ الأرضَ : أى توسعت فيها ، وسرت الليلة جمعاء .

كل هذه الأشياء يجوز تأكيدها بكل وأجمع ، لإمكان تجزئتها وتبعضها ، وقوله : (لا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه) يريد إذا كان العامل مما يقبل التجزئة نحو : رأيت زيدا ، وضربت عمرا ؛ لأن الرؤية والضرب يجوز أن يقعا ببعضه ، وأن يقعا بكله ، إذا أريد جميع أجزائه ، ولو قلت : جاء زيد أو أقبل محمد كله أو أجمع لم يصح ، لأن المجئ والإقبال لا يصح من أجزائها ، فإن أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيء نحو : اليدين والرجلين لم يبعد جوازه " (٢) .

ويوضح الرضى ما ذكره ابن يعيش فى شرحه لكافية ابن الحاجب فيما يصح التوكيد بكل وأجمع ، فيقول عن قول ابن الحاجب : ولا يؤكد بـ (كل) و (أجمع) إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً ... : " يعنى بالذى يصح افتراق أجزائه حساً نحو : القوم والرجال ، فإنه له أفراداً يتميز فى الحس بعضها من بعض ، وبالذى يصح افتراق أجزائه حكماً مفرداً متصل الأجزاء كـ (العبد) و (الدار) و (زيد) فإنه تفترق أجزاءه حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال ،

(١) ينظر : شرح التسهيل للمرادى ص ٧٧٨ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٤ .

كالشراء والبيع ، فيجوز توكيده ، إذن بالكل نحو : اشتريت العبد كله ، فإنه يصح شراء بعضه دون الباقي ، ولا تفترق أجزاءه حكماً بالنسبة إلى بعضها كالمجىء والذهاب ، فلا تقول : جاعنى العبد كله ، أو : ذهب زيد كله ، فإن أجزاء العبد لا تفترق بالنسبة إلى المجىء ، بأن يجىء بعضه ولا يجىء الباقي (١) .

ويبين الهرمى ما لا يصح توكيده بـ (كل وأجمع) فيقول : "ولا يؤكد بـ (كل وأجمع) إلا ما يتبعض ، لو قلت : جاعنى زيد كله ، لم يجز ؛ لأنه لم يجئك بعضه دون بعض " (٢) .

تعقيب :

إن التوكيد بـ (كل وأجمع) من ألفاظ الإحاطة والعموم يؤكد بهما ما يصح أن يفترق أجزاءه حقيقة مثل : الجيش أو القوم أو الرجال وما أشبه ذلك ، أو أن يفترق أجزاءه حكماً بالنظر إلى العامل مثل البيع والشراء والرؤية والضرب فإن لم يصح حقيقة أو حكماً افتراق الأجزاء بالنسبة للمؤكد ، فلا يجوز التوكيد ، فلا يقال : جاء الرجل كله ، أو جاءت هند كلها ، فلا يصح ذلك إلا على سبيل التأويل أى : أنه جاء سالم لأعضاء كاليدنين أو الرجلين (٣) ، والغرض والفائدة من عدم توكيده ؛ لأنه لا يتوهم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بهما (٤) .

المبحث الخامس

(١) شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٩٠ - ٣٩١ .

(٢) المحرر فى النحو لعمر بن عيسى الهرمى - تح أ . د / منصور على محمد عبد السميع م ٢ / ٩٧٨ - ٩٧٩ - ط / دار السلام - ط / الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩١ .

(٤) ينظر : همع الهوامع للسيوطى ٣ / ١٣٧ .

لا يجوز توكيد النكرة بالنفس أو العين من أفعال التوكيد المعنوي

لا يقال : أكلت رغيفاً نفسه .

ولا يقال : اعتكفت وقتاً كله .

التوجيه :

أفعال التوكيد المعنوي معرفة ، ولا يؤكد بها إلا المعرفة ، ولهذه الأفعال فائدة عند التوكيد بها ، فالتأكيد بالنفس أو العين يفيد رفع ما يحتمله المُخبر عنه من أن لا يكون صاحب حقيقة ، فمثلاً عندما نقول : جاء زيد ، فيحتمل أن يكون جاء هو أو جاء رسوله ، فإذا قلت : جاء زيد نفسه ، علم بالتوكيد أنه صاحب المجيء لا غيره .

وفائدة التوكيد بـ (كل) وما في معناه رفع ما كان يحتمله اللفظ من إرادة البعضية به ، فمثلاً عندما تقول : قبضت المال ، احتمل أن يكون المقبوض بعضه ، وأن يكون جميعه ، فإذا قلت : قبضت المال كله ، ارتفع ذلك الاحتمال ، وثبت أن المراد الجميع (١) .

فتوكيد النكرة بالنفس والعين لا يجوز عند جمهور النحويين ، فإذا قلت : مررت برجل نفسه ، لم يجز ؛ فـرجل نكرة ، ونفسه معرفة ، فالمعرفة لا تتبع النكرة توكيداً لها ، ولأن النكرة مجهولة شائعة في جنسها ، والتوكيد إنما هو لإزالة الشك في شيء معروف ، فتوكيد الرجل بالنفس لم يكن فيه فائدة ، فالأمر سيان في نحو: مررت برجل ، ومررت برجل نفسه ، فهو رجل غير معين (٢) .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٦٦ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز في النحو م ٢ / ٩٧٦ .

أما التوكيد بألفاظ الإحاطة والعموم ، وهى (كل) وما فى معناه ، فجمهور البصريين لا يجيزون : توكيد النكرة بها ، فلا تقل : أكلت رغيفاً كله ، فالنكرات عندهم لا تؤكد بالتوكيد المعنوى ، وإنما تؤكد بالتوكيد اللفظى فتقول : أكلت رغيفاً رغيفاً ، وحجتهم فى ذلك أن النكرة لم يثبت لها حقيقة ، والتأكيد المعنوى ، إنما هو لتمكين معنى الاسم ، وتقرير حقيقته ، وتمكين ما لم يثبت فى النفس محالاً ، فأما التوكيد اللفظى ، فهو أمر راجع إلى اللفظ ، وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفاً من توهم المجاز أو توهم غفلة عند استماعه ، فاللفظ هو المقصود فى التأكيد اللفظى ، فأما المعنوى فإنما المراد منه الحقيقة ، ولذلك أعيد المعنى فى غير ذلك اللفظ ، وحجة أخرى أن الألفاظ التى يؤكد بها فى المعنى معارف ، فلا تتبع النكرات توكيداً لها؛ لأن التوكيد كالصفة ، أى لا تكون المعرفة صفة للنكرة (١) .

ولكن الكوفيين جوزوا توكيد النكرات بألفاظ التوكيد المعنوى بشرط أن تكون متبعضة أى مؤقتة أو محدودة كـ (يوم ، وشهر ، ودرهم ، ورغيف) ، ويكون التوكيد بـ (كل وما فى معناه) ، لا بالنفس أو بالعين ، ويرون فى توكيد النكرة المحدودة فائدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : أكلت رغيفاً ، أمكن أن تريد أنك أكلت جميعه ، وأنك أكلت بعضه ، فإذا قلت : كله ، أفاد ذلك العموم والإحاطة (٢) واستدلوا على ذلك بالسماع عن العرب ، جاء فى شرح الكافية : " وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار أو مؤقتاً كـ (درهم) و (دينار) و (يوم) و (ليلة) ، و (شهر) بـ (كل) وأخواته لا بـ (النفس) و (العين) ، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد ، لاحتمال تعلق التأكيد والمؤكد تعريفاً وتنكيراً عندهم

(١) ينظر : أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى - تح / محمد بهجة البيطار

ص ٢٨٩ - ٢٩٠ - ط المجمع العلمى العربى بدمشق، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٦٨ .

خلافًا للبصريين ، وأما نحو : (رجال) و (دراهم) مما ليس بمعلوم المقدار ، فلا خلاف في امتناع تأكيده .

واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله من الرجز (١) :
يا ليتنى كنت صغيراً . : تحملنى الذلفاء حَوْلًا أكتعًا (٢)
وفى المحرر فى النحو: " قد جاء عن العرب تأكيد النكرة إذا كانت محدودة ، قال الشاعر :

قد صرّت البكرة يوماً أجمعا (٣) .

فأكد (يوماً) وهو نكرة بقوله : (أجمع) ؛ لأن اليوم محدود وهذا شاذ ، وأما الكوفيون فيجيزونه قياساً فى كل نكرة محدودة ، فيقولون : أكلت رغيفاً كله وتصدقت بدرهم جميعه " (٤).

وذكر السيوطى فى الهمع : أن توكيد النكرة المحدودة أجازة الكوفيون وهو اختيار ابن مالك لما يرى من فائدة فقال : " قال ابن مالك وهذا القول أولى

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب مادة (كتع) ، وشرح الأشمونى ٣ / ٧٨ ، والدرر اللوامع ٢ / ٣٨٤ ، ٣٨٧ ، والشاهد فيه : (حولًا أكتعًا) على جواز توكيد النكرة المؤقتة المعلومة المقدار ، وهو (حول) عند الكوفية .

(٢) شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٩٢ .

(٣) البيت من الرجز بلا نسبة فى أسرار العربية ص ٢٩١ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى - تح / محمد محيى الدين عبد الحميد ٢ / ٤٥٥ - ط / المكتبة العصرية - بيروت ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٤ ، ٤٥ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٧٨ ، واستشهد به على جواز توكيد النكرة المحدودة أى المؤقتة عند الأخفش والكوفيين .

ينظر : الدرر اللوامع ٢ / ٣٨٦ .

(٤) المحرر الوجيز فى النحو م ٢ / ٩٧٦ .

بالصواب لصحة السماع بذلك؛ ولأن فيه فائدة ، لأن من قال : صمت شهراً قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ، ففي قوله احتمال ^(١) يرفعه التوكيد ، ومن الوارد فيه ... قول عائشة - رضى الله عنها - ^(٢) : " ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلا رمضان " ^(٣) .

وهناك رأى ثانٍ لبعض الكوفيين جوز فيه توكيد النكرة مطلقاً محدودة أو غير محدودة ، ذكره أبو حيان فقال : " وأجاز ذلك بعض الكوفيين مطلقاً سواء أكانت مؤقتة أم غير مؤقتة ، واختاره ابن مالك " ^(٤) ، وقال السيوطى عنه : " وأجازه بعضهم مطلقاً سواء كانت محدودة أم لا ، نقله ابن مالك فى شرح التسهيل " ^(٥) خلاف دعواه فى شرح الكافية ^(٦) نفى الخلاف فى منع غير المحدودة ^(٧) .

تعقيب :

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية م ٣ / ١١٧٧ ، وقال فى شرح التسهيل ٢٩٦ / ٣ " فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز " .

(٢) رواه مسلم فى صحيحه - كتاب الصيام - برقم ٢١٧٣ - تح / محمد فؤاد عبد الباقي - ط / دار إحياء الكتب العربية ، وسنن النسائى الكبرى برقم ٢٥٠٥ - م ٣ / ١٢١ - تح / حسن عبد المنعم شلبى - ط / مؤسسة الرسالة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م عن عائشة بلفظ " ما علمته صام شهراً كله إلا رمضان ، ولا أفطر حتى يصوم منه حتى مضى لسبيله " .

(٣) الهمع ٣ / ١٤٢ .

(٤) ارتشاف الضرب م ٤ / ١٩٥٣ .

(٥) قال فى شرح التسهيل ٣ / ٢٩٧ " وأما ما لا فائدة فيه .. فمن حكم بالجواز مطلقاً ، أو بالمنع مطلقاً ، فليس بمصيب " .

(٦) شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٧٦ .

(٧) الهمع ٣ / ١٤٢ .

إن توكيد النكرة بالنفس أو بالعين لا خلاف في إجماع النحويين البصريين والكوفيين على منعه لعدم الفائدة فيه في نحو : أكلت رغيفاً نفسه ، أو رأيت رجلاً نفسه ، إذ النكرة شائعة غير محددة ، فتوكيدها لا يفيد؛ لأن التوكيد بالنفس أو بالعين لإزالة الشك في شيء معروف ، والنكرة مجهولة ، أما توكيد النكرة المؤقتة أو المحدودة بـ (كل وما في معناه) فالصواب على رأى البصريين منع توكيدها وما جاء منها على صورة التوكيد فيعرب بدلاً ، قال ابن عصفور : " التأكيد يشبه النعت في أنه تابع من غير واسطة حرف ، ومن غير أن يُنوى بالأول الطرح ، وكما أن النكرة لا تُنتع بالمعرفة فكذلك لا تؤكد بشيء من هذه الأسماء ، فأما ما أنشدوا من قوله : حولاً أكتعا ، ويومًا أجمعا ... فشاذ ، وينبغي أن يحمل على البديل لا على التوكيد لما ذكرنا من امتناع تأكيد النكرة بهذه الأسماء فإذا طرحت إلى البديل ساغ إبدال المعرفة من النكرة ، ويكون الشذوذ إذ ذاك في استعمال أجمع وأكتع في غير باب التوكيد ، ولا يقاس على شيء من ذلك " (١) .

ومن النحويين من حكم على هذه الأبيات بالشذوذ لقلتها ، وعدم معرفة قائلها ، وعليه فلا يصح الاحتجاج بها ، جاء في أسرار العربية : " وأما قول الآخر :

قد صرت البكرة يوماً أجمعا

فلا يعرف قائله ، فلا تكون فيه حجة ، ثم لو صحت هذه الأبيات على ما رووه ، فلا يجوز الاحتجاج بها لقلتها وشذوذها .. والشاذ لا يحتج به " (٢) .

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٦٩ ، وينظر : الهمع ٣ / ١٤٣ .

(٢) أسرار العربية ص ٢٩٢ ، وينظر الدرر ٢ / ٣٨٨ .

وأما النكرة غير المحدودة فلا يصح ولا يجوز توكيدها، فلا يقال: اعتكفت وقتاً كله ولا رأيت شيئاً نفسه ؛ لعدم الفائدة فيه ، وأجمل ما قيل عنها ما جاء فى الدرر : " وكيف يجيز عاقل التكلم بشيء مع اعترافه أنه لا يفيد " (١) .

المبحث السادس

لا يجوز عطف بعض التوكيد على بعض

لا يقال : جاء زيد نفسه وعينه .

التوجيه :

لا يجوز عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ؛ لأن العطف يقتضى المغايرة ، فيلزم مع العطف أن يكون الثانى غير الأول ، وهذا لا يجوز فى التوكيد فإن كان الثانى هو الأول، فلا فائدة من العطف، ولكن يجوز أن تكرر بغير حرف العطف ، كما قال تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^(١) ، ويجوز أن تقول: جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون^(٢) ، هذا فى التوكيد المعنوى ، ولكن فى التوكيد اللفظى قد يجئ العاطف مع ألفاظه ، جاء فى شرح الكافية : " وقد يكون مع التأكيد اللفظى عاطف نحو : والله ثم والله ... بخلاف التأكيد المعنوى ، فإنه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض ، ولا تقطع كما جاز العطف والقطع فى الوصف ، فلا يقال : جاءنى القوم كلهم وأجمعون ، ولا : جاءنى القوم كلهم أجمعين " ^(٣) .

وبين الرضى فى شرحه أن التوكيد المعنوى لا يجوز مع ألفاظه عطف بعضها على بعض بخلاف الصفة ، فيجوز فيها العطف ؛ لأن الصفة تدل على معنى زائد على الموصوف ، ولذلك يجوز فيها العطف أو القطع، وهو الرفع أو

(١) سورة الحجر : الآية (٣٠) .

(٢) ينظر : شرح عيون الإعراب للإمام أبى الحسن على بن فضال المجاشعى (ت ٤٧٩ هـ) - تح د / عبد الفتاح سليم ص ٢١٣ - ٢١٤ - ط / دار المعارف - ط / الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨ بتصرف .

النصب على المدح أو الذم أو الترحم، ولكون الوصف المعطوف مستقلاً عما قبله بخلاف التوكيد فألفاظه ليست مستقلة عما قبلها ، فلو عطفت أو قطعت ، لكان كعطف الشيء على نفسه ، وقطع الشيء عن نفسه ^(١) ، ووضح الهرمى الفرق بين النعت والتوكيد ، وذكر أن ألفاظ التوكيد المعنوي " لا يجوز عطف بعضها على بعض ؛ لأن التوكيد والمؤكد كالشيء الواحد ، ولا يجوز عطف الشيء على نفسه ، أما النعت والمنعوت فيتفقان من جهة ويختلفان من جهة ، فإذا قلت : مررت بزيد الظريف والكريم ، فالكرم غير الظرف ، فلذلك جاز عطف بعض النعوت على بعض ، لاختلاف معنى الصفة ، وكأنك إنما عطفت الوصف على الوصف ، ولم تعطف الاسم على الاسم ... ولم يجز ذلك في التوكيد ؛ لأنك إذا قلت : مررت بزيد نفسه عينه، فالنفس والعين هما عين زيد، لا فرق بينهما ، بخلاف النعت ، فإن (الظريف) هو عين زيد ، من حيث الدلالة على الذات ، وهو غير الصفة ، من حيث الدلالة على الظرف ، فلذلك جاز العطف والنعت ، ولم يجز في التوكيد " ^(٢) .

وذكر أبو حيان أن ألفاظ التوكيد لا يجوز فيها عطف بعضها على بعض ، ولا يجوز فيها القطع لا إلى الرفع ، ولا إلى النصب كما يجوز في النعت ، ولكن بعض النحويين جَوَّزَ العطف في ألفاظ التوكيد ^(٣) .

(١) المرجع السابق ٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨ .

(٢) المحرر في النحو م ٢ / ٩٧٧ .

(٣) ينظر : الارتشاف م ٤ / ١٩٥٤ ، وفي شرح الأشموني ٣ / ٧٧ ، " وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة " ، وعلل الصبان في حاشيته لمنع العطف في ألفاظ التوكيد هو اتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع . حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ٧٧ - ط / إحياء الكتب العربية .

ونبه السيوطى على وجود فرق بين النعت والتوكيد تتلخص فى أن ألفاظ التوكيد مخصوصة ، وأن ألفاظ التوكيد يجب ترتيبها عند اجتماعها ، وأنها لا يؤكد بها إلا المعرفة على رأى الجمهور وأنها لا تقطع (١) .

التعقيب :

ذكر النحويون أن ألفاظ التوكيد المعنوى سواء أكانت لرفع توهم الإضافة وهى (النفس أو العين) أم لإرادة العموم والشمول ورفع توهم إطلاق البعض على الكل وهى : (كلا وكلتا) فى المثنى ، و (كل ، وجميع وما فى معناهما) فى الجمع ، لا يجوز فيها عطف بعضها على بعض لاتحاد المعنى فى هذه الألفاظ ونفس المؤكد هى عينه، وكذا فى توكيد الجمع ؛ لأن معنى الجميع واحد بخلاف النعت ، فألفاظه تختلف وفيها معنى زائد على المنعوت ، فيجوز معها العطف ؛ والعطف يقتضى المغايرة ، وعليه فلا يقال : جاء زيد نفسه وعينه ، وقام القوم كلهم وأجمعون ، ولكن يقال : جاء زيد نفسه عينه ، وقام القوم كلهم أجمعون .

(١) ينظر : همع الهوامع للسيوطى ٣ / ١٤٣ .

المبحث السابع

لا يجوز توكيد المتعاطفين غير متحدى العامل

لفظاً ومعنى بـ (كلاً)

فلا يقال : مات زيد وعاش عمرو كلاهما .

التوجيه :

عند توكيد المتعاطفين ننظر إلى العامل فيهما ، فإن اتحد معنى العامل المتعدد جاز التوكيد ، وإن اختلف لفظهما نحو : ذهب زيد وانطلق عمرو كلاهما ؛ لأن معناهما واحد ، ولكن العامل في التوكيد أحدهما ، فهو مرفوع بأحد الفعلين ؛ لأنه لا يعمل شيئان في شيء واحد ^(١) ، ذهب إلى ذلك الأخفش وتبعه ابن مالك ^(٢) ، ولكن أبا حيان منع ذلك ، وذهب في إجازته إلى سماع من كلام العرب ^(٣) وقال : " لم نقف من كلام العرب على مجئ التوكيد لمختلف العامل ، وإن اتفق معناه ، والذي تقتضيه القواعد المنع ، فكما لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، كذلك لا يجتمعان على تابع الم معمول ، فإذا ارتفع زيد بانطلق ، وعمرو بذهب ، فكيف يرتفع كلاهما بالفعلين الرافعين لفاعليهما " ^(٤) .

(١) ينظر : تمهيد القواعد م ٧ / ٣٢٩٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٢٩٦ .

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان م ٤ / ١٩٥٣ .

(٤) تمهيد القواعد م ٧ / ٣٢٩٧ .

ولكن ما ذهب إليه الأخفش وابن مالك اختاره بعض النحويين وجوّزه ، ذهب ابن عقيل إلى ذلك ^(١) ، وردّ ناظر الجيش قول أبي حيان منتقداً إياه بقوله : " وعجباً من الشيخ في منعه لذلك معللاً له بأنه لا يجوز اجتماع عاملين على معمول ، وقد قدم في باب التابع أن العامل في التوكيد معنوى ، وهو التبعية لما جرى عليه ^(٢) ، وقال : إنه اختيار أكثر المحققين ثم إنه ناقض ذلك هنا ، فجعل العامل في التوكيد هو العامل في متبوعه " .

ثم عقب ناظر الجيش بقوله : وبعد : فالظاهر الجواز كما ذكر المصنف ؛ لأن العامل إن كان معنوياً ، فلا كلام ، وإن كان العامل في المتبوع ، فالعامل أحد الفعلين ؛ لأن معنهما واحد ، فكان أحدهما كافياً " ^(٣) ، وذكر السيوطى جواز توكيد المتعاطفين المتعدى العامل إن اتحدا معنى ^(٤) .

أما إذا كان المتعاطفان غير متحدى العامل لفظاً ومعنى فيمتنع توكيد المتعاطفين عند جمهور النحويين ، فلا يجوز أن يقال : ذهب زيد وجاء عمرو كلاهما ، جاء في شرح التسهيل : " قال أبو الحسن الأخفش : اعلم أن قولهم : مات زيد وعاش عمرو كلاهما ، ليس بكلام ، لأنهما لم يبنيا فى كلام واحد " ^(٥) ، وجاء فى الارتشاف : " إذا اختلف العامل ، فلا يجوز التوكيد نحو قولك : مات زيد وعاش عمرو كلاهما " ^(٦) .

(١) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - تح د / محمد كامل

بركات ٢ / ٣٩٣ - ط / دار الفكر - دمشق - ط / الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(٢) فى التمهيد م ٧ / ٣٢٧٨ " أن العامل فيها معنوى ، وهو تبعيتها لما جرت عليه " .

(٣) ينظر : تمهيد القواعد م ٧ / ٣٢٩٧ .

(٤) ينظر : همع الهوامع ٣ / ١٤٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٢٩٦ .

(٦) ارتشاف الضرب م ٤ / ١٩٥٣ ، وينظر : همع ٣ / ١٤٢ .

تعقيب :

أجمع النحويون على منع تأكيد المتعاطفين عند عدم اتحاد معنى عامليهما ، وجوّزوا تأكيدهما عند اتحاد المعنى وإن اختلف اللفظ ، وهو المختار ، وعليه فلا يقال : حضر زيد وغاب عمرو كلاهما . والله أعلم

الفصل الثانى

باب النعت

تمهيد :

النعت والصفة : معناهما واحد ^(١) ، لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصريين ^(٢) ، والمراد بالنعت جميعه البيان من نحو : القائم ، أو القاعدة ، والآكل ، والضارب ، والشارب ، وما شاكل ذلك مما ليس فيه معنى مدح ، ولا ذم بل لبيان ما قبله ، وإعرابه إعراب الاسم الذى قبله ^(٣) .

وعرّف النحويون النعت بأنه : التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو : (مررت برجل كريم) أو صفة ما تعلق به ، وهو سببه نحو (مررت برجل كريم أبوه) ^(٤) .

والنعت يأتى لأغراض هى : تخصيص النكرة ، أو إزالة اشتراك عارضٍ فى معرفة ، أو بيان مدح أو ذم أو تأكيد .

فمثال التخصيص : هذا رجل قائم ، فخص الرجل بالقيام ، بقولك (قائم) من رجل آخر (قاعد) ، ومثال الاشتراك العارض فى المعرفة فى قولك : هذا زيد الطويل ، فقد أخرجته بصفة (الطويل) من زيد (القصير) ... لأنهما قد اشتركا فى اسم زيد ، فكما قلت (الطويل) سبق الذهن إلى معرفته، وأزلت الاشتراك

(١) ينظر : المحرر فى النحو للهرمى ٢ / ٩٦١ .

(٢) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٢ / ٨٠ .

(٣) ينظر : المحرر فى النحو ٢ / ٩٦١ .

(٤) شرح ابن عقيل ، ومعه كتاب منحة الجليل - تأليف / محمد محبى الدين

عبد الحميد ٢ / ١٩١ - ط / مكتبة دار التراث - القاهرة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

العارض في (زيد) ، ومثال المدح : قول الله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (١) جاءت على سبيل المدح ؛ لأنه ليس ثم اشتراك ، ولا تخصيص .

ومثال الذم : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وقولك : الرجيم ، جاءت على سبيل الذم لإبليس ، لأن الشيطان ليس له شريك في لفظة الشيطان .

ومثال التأكيد قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا الْأُولَى ﴾ (٢) ، فقوله تعالى : (الأولى) ، نعت لقوله (موتتنا) ، وإنما ورد على سبيل التأكيد ؛ لأنه ليس ثم موتة أخرى حتى يقول (الأولى) ، وإنما قال الأولى على سبيل التأكيد ؛ لأنه ليس في الموت اشتراك ولا تخصيص (٣) .

يجب عند جماهير النحويين كون الموصوف إما أعرف من الصفة ، أو مساوياً لها ، فلا يجوز أن يكون دونها ..

فالأول : كقولك : مررت بزيد الفاضل ، فإن العلم أعرف من المعرف باللام.

والثاني : نحو : مررت بالرجل الفاضل ، فإنهما معرفان باللام .

والثالث : نحو : مررت بالرجل صاحبك ، فصاحبك بدل عندهم ، لانعت؛

لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير، أو رتبة العلم، وكلاهما أعرف من

المعرف باللام (٤) .

(١) سورة النمل : الآية (٢٠) .

(٢) سورة الدخان : الآية (٣٥) .

(٣) المحرر في النحو م ٢ / ٩٦١ - ٩٦٢ بتصريف .

(٤) شرح شذور الذهب ص ٤٤٠ .

ومن المعلوم أن النعت يوافق المنعوت في التعريف أو التنكير ، فلا تنعت المعرفة إلا بالمعرفة ، ولا النكرة إلا بالنكرة (١) ، ولا بد من مطابقته للمنعوت في الإعراب ، وأما مطابقته للمنعوت في التوحيد ، وغيره وهى : التثنية والجمع - والتذكير وغيره - وهو التأنيث - فحكمه فيها حكم الفعل .

فإن رفع ضميراً مستتراً طابق المنعوت مطلقاً نحو : زيد رجل حسنٌ ، كما لو قلت مكان النعت : زيد رجل حسنٌ ...

وإن رفع النعت اسماً ظاهراً ، كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر ، ويكون مفرداً فيجرى مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً ، فتقول : مررت برجل حسنة أمه ... (٢) .

وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت نحو : (مررت بامرئ القيس الشاعر) جاز لك فيه ثلاثة أوجه : الإتياع فيخفض ، والقطع بالرفع بإضمار هو ، وبالنصب بإضمار فعل (٣) .

والنعت لا يكون إلا بالمشتق لفظاً أو تأويلاً .

والمراد بالمشتق ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعال التفضيل ، والمؤول بالمشتق كاسم الإشارة نحو : مررت بزيد هذا ، أى المشار إليه ، وغيره مما ذكره النحويون (٤) .

(١) المحرر في النحو م ٢ / ٩٦٧ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢ / ١٩٣ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٤٤٠ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل بحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٢ / ٨٣ بتصريف .

وتقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً ، وهي مؤولة بالانكارة ، ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة نحو : (مررت برجل قام أبوه ، أو أبوه قائم) ، ولا تنعت بها المعرفة ، فلا تقول : (مررت بزيد قام أبوه ، أو أبوه قائم) (١) .
ويشتمل هذا الفصل على ستة مباحث :

(١) المرجع السابق ٢ / ٨٣ .

المبحث الأول

لزوم وصف المعرفة بالمعرفة ووصف النكرة بالنكرة

فلا يقال : جاءنى الرجل ظريفاً .

ولا يقال : جاءنى رجل الظريف .

التوجيه :

الصفة مثل الموصوف فى تعريفه وتنكيره ، فصفة المعرفة معرفة ، وصفة النكرة نكرة ، والمعرفة بطبيعتها خاصة تدل على معين ، أما النكرة فتدل على الشياخ والعموم ، والنعت متمم لبيان الاسم ، فلا يصح نعت المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة ، فلو نعت المعرفة بالنكرة لكنت قد وصفت القليل بالكثير ، أو الخاص بالعام ، وأيضاً لا يصح نعت النكرة بالمعرفة ، فلو فعلت لكنت قد نعت الكثير الشائع فى جنسه بالقليل الخاص ^(١) ، فالنعت متمم للمنوعات ، فلا ينبغى أن يخالفه فى تعريفه وتنكيره ؛ لأن النكرة مجهولة ، فلا يصح أن تبين المعروف ، والمعرفة ثابتة العين ، فلا يصح أن تتبع ما لم يثبت له عين وهو النكرة ^(٢) .

جاء فى كتاب سيبويه والقول للخليل بن أحمد - رحمه الله - : " أستقبح

أن أقول هذه مائة ضربُ الأمير ، فإن قال : ضربُ أميرٍ حسُنَت الصفة ، لأن النكرة توصف بالنكرة .

(١) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى - تح / كاظم بحر المرجان م ٢ /

. ٩٠٠ - ٩٠١ .

(٢) شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعى - تح د / عبد الفتاح سليم

ص ٢١٨ .

... واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذى هو هو ، وهو من اسمه ، وذلك قولك : هذا زيدُ الطويل " (١) ، يقول الخليل - رحمه الله - إن وصف النكرة بالمعرفة يعد قبيحًا ، والقبيح لابد من إنكاره ، والخروج عن دائرته إلى إعراب آخر ، إذ لا يجوز وصف النكرة بالمعرفة ، فالنكرة توصف بمثلها ، ويقرر هذا ابن يعيش بقوله : " فإن كان الموصوف نكرة فصفته نكرة ، وإن كان معرفة فصفته معرفة ، ولا تكون الصفة أخص من الموصوف ، وإنما يوصف الاسم بما دونه فى التعريف أو بما يساويه " (٢) ، ويبرهن على ذلك بوجهين يبين فيهما أن الصفة تكمل الموصوف ، وتزيده بيانًا عند الحاجة ، ولا تزيد عليه ، وهى بمثابة الخبر للمبتدأ ، فقال فى الوجه الأول : " إن الصفة تنمى للموصوف ، وزيادة فى بيانه ، والزيادة تكون دون المزيد عليه ، وإما أن تفوقه فلا ، فإذا وجه الكلام أن تبدأ بالأعرف ، فإن كفى ، وإلا أتبعته ما يزيده بيانًا .

وذكر فى الوجه الثانى أن الصفة خبر فى الحقيقة : " ألا ترى أنه يحسن أن يقال لمن قال : جاءنى زيد الفاضل : كذبت فيما وصفته به ، أو صدقت ، كما يحسن ذلك فى الخبر " ، فيبين أن الصفة تحتل الصدق والكذب كالخبر ، ويؤكد وجه الشبه بين الخبر والصفة بقوله : " إن الخبر لا يكون أعم من المخبر عنه أو مساويًا له " ، ولكنه يذكر الفرق بينهما فيقول : " إنك فى الصفة تذكر حالاً من أحوال الموصوف لمن يعرفها تعريفًا له عند توهم الجهالة بالموصوف ، وعدم الاكتفاء بمعرفته ، وفى الخبر إنما تذكر لمن يجهلها ، فتكون هى محل الفائدة ؛ فلذلك تقول : مررت بزيد الطويل ، والطويل نعت لزيد ، وهو أعم منه وحده ، إذ الأشياء الطوال كثيرة ، وزيد أخص من الطويل وحده " (٣) .

(١) الكتاب لسيبويه - تح / محمد عبد السلام هارون ٢ / ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥٨ .

(٣) ينظر : المرجع السابق ٣ / ٥٨ .

وهذا التوافق بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير إذا اتفقا في الإعراب عند جمهور النحويين ، ولكن بعض الكوفيين جَوَزَ التخالف بنعت المعرفة للنكرة إذا كان للمدح أو الذم وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَبَلِّغْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ﴾

الَّذِي جَمَعَ ۝ (١) ، فالذى وصف له (همزة) .

وجَوَزَ الأخفش (٢) وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبل ذلك بالوصف ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ ۝ (٣) ﴾ قال (الأوليان) صفة لـ (آخران) ؛ لأنه لما وصف تخصص ، وجَوَزَ بعضهم وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً ، ومثل له بقول الشاعر :

وللمغنى رسول الزور قوادي (٤)

فـ (قوَاد) صفة للمغنى ، وجَوَزَ ابن الطراوة (٥) وصف المعرفة بالنكرة (٦) إذا كان الوصف بها خاصا بالموصوف ، لا يوصف به غيره ، وجعل من ذلك قول الشاعر :

(١) سورة الهمزة : الآيتان (١ - ٢) .

(٢) ينظر رأيه في : الأشموني ٣ / ٦٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢ / ٤٠٢ .

(٣) سورة المائدة : الآية (١٠٧) .

(٤) عجز بيت من البسيط للأحوص الأنصاري ، صدره :

لابن اللعين الذي يُخبا الدخانُ له

ورد ذكره في الهمع ٣ / ١٨ ، والدرر اللوامع ٢ / ٣٦٤ ، وشعر الأحوص الأنصاري - تح /

عادل سليما جمال ص ١٣٩ - الناشر / مكتبة الخانجي - القاهرة - ط / الثانية ١٤١١ هـ

- ١٩٩٠ م .

(٥) ابن الطراوة : هو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله ، كان نحوياً ماهراً ، ألف : الترشيح

في النحو، وهو مختصر، والمقدمات على كتاب سيبويه ، توفي ٥٢٨ هـ . ينظر : بغية

الوعاة للسيوطي ١ / ٦٠٢ ، ونشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص ١٧٨ .

(٦) رأى ابن الطراوة في : شرح الأشموني ٣ / ٦٠ ، والمساعد ٢ / ٤٠٢ .

وفي أنيابها السَّم ناعُ (١)

ف (ناع) صفة للسّم (٢) .

فما ذكره هؤلاء النحويون من جواز مخالفة النعت للمنوعت مرفوض عند جمهور النحويين ، وأعرب عن ذلك أبو حيان بقوله : " والذي نختاره أنه لا تنعت المعرفة إلا بالمعرفة ، ولا النكرة إلا بالنكرة إذا توافقا في الإعراب " (٣) .
وذكر صاحب التمهيد ما فيه القول الفصل فقال : " بعض الكوفيين ذهبوا إلى جواز مخالفة النعت للمنوعت في تنكيره إذا كان لمدح أو ذم ، وأن الأخفش أجاز وصف النكرة بالمعرفة إذا كانت قد خصصت قبل ذلك بالوصف ، وأن بعض النحويين أجاز وصف المعرفة بالنكرة. وأقول : إن مثل هذه الأقوال الواهية لا ينبغي التشاغل بها ، ولا التطويل بذكرها ، وكيف تشاغل بما لا يقوم عليه دليل مع كونه مخالفاً لأقوال الجماهير ، أما لزوم موافقة النعت للمنوعت في التعريف والتنكير ، فقد ذكروا له عللاً وأطالوا في ذلك " (٤) .

ويبقى سؤال : ما إعراب الاسم الواقع نعتاً عند هؤلاء المخالفين لجمهور

النحويين ؟

(١) من عجز بيت من الطويل للنايعة الذبياني وتماهه :

فبتُ كأنى ساورتني ضئيلة من الرُقشِي في أنيابها السَّم ناعُ

البيت ورد ذكره في : مغنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٥٧١ - تح / محمد محى الدين عبد الحميد - ط / مطبعة المدنى ، والمساعد ٢ / ٤٠٢ ، والدرر ٢ / ٣٦٥ ، وفي ديوان النايعة - شرح وتقديم / عباس عبد الساتر ص ٥٤ - ط / دار الكتب العلمية - ط / الثالثة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

(٢) ينظر : الارتشاف م ٤ / ١٩٠٨ - ١٩٠٩ ، والهمع ٣ / ١١٨ .

(٣) الارتشاف م ٤ / ١٩٠٩ .

(٤) تمهيد القواعد لناظر الجيش م ٧ / ٣٣١٦ .

يجيب عنه العلامة ابن يعيش بقوله : " ولو قلت هذا رجل الظريف ، أو هذا زيد ظريف ، على أن تجعل ظريفاً نعتاً لما قبله لم يجز لمخالفته إياه في التعريف ، فإن جعلته بدلاً جاز " (١) .

ويرجع سبب نعت المعرفة بالمعرفة لا بالنكرة ، وهو صونها من توهم طرآن التنكير عليها " (٢) .

وأعقب فأقول أن وصف المعرفة بالمعرفة ، ووصف النكرة بالنكرة هو ما أجمع عليه أكثر النحويين ، وفي مقدمتهم إمام النحاة وأستاذهم ، فلا تجوز المخالفة بوصف النكرة بالمعرفة ، والمعرفة بالنكرة ، لأن النعت متم للمنعوت ، وكما قال ابن يعيش : " كالشيء الواحد فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت " (٣) في سائر أحواله ، وما جاء من استشهاد على أنه نعت للنكرة بالمعرفة ، فالجمهور أعربه بدلاً أو نعتاً مقطوعاً رفعاً أو نصباً (٤) ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَلْبَسُ كِلَ هَمْزٌ لَمْزَةٌ ۝ أَلَّذِي جَمَعَ مَالًا ۝ ﴾ (٥) ، ويقرر هذا ابن هشام بقوله : " فلا تنعت نكرة بمعرفة ، ولا العكس ، لا تقول : (مررت برجل الفاضل) ، ولا (بزيد فاضل) كما أنه لا يتبع المرفوع بمنصوب ، ولا مجرور " (٦) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥٥ .

(٢) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٩١ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ٥٥ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٣٣١ .

(٥) سورة الهمزة : الآيتان (١ - ٢) .

(٦) شرح شذور الذهب ص ٤٣٩ .

المبحث الثانى

وصف الاسم بما دونه فى التعريف

تقول : مررت بزيد هذا ، وجاءنى هذا الرجل .

ولا تقل : مررت بالرجل هذا، ولا مررت بهذين الراكع والساجد، ولا مررت

بهذا ذى المال .

توجيه :

عدّ النحويون المعارف خمس أعرفها :

١ - الضمائر : وتشمل ضمائر التكلم (أنا) ، والمخاطب (أنت) ، والغائب (هو) ، فالضمير مستغن عن الوصف ، وذلك لوضوح معناه ، ومعرفة المخاطب بالمقصود به .

٢ - العلم : نحو : زيد ، وعمرو ، وهند ، وهو العلم الخاص فلا يوصف به

٣ - المبهمات : وهى أسماء الإشارة نحو : هذا ، وذلك ، وهؤلاء ونحوها .

٤ - ما عرف بالألف واللام نحو : الرجل ، والغلام ، والعالم ، العاقل ونحوها ، والموصولات من قبيل ما عرف بالألف واللام^(١) .

٥ - وبما أضيف إلى معرفة من المعارف الأربع نحو : غلامك ، وغلام هذا

، وغلام زيد ، وغلام الرجل .

ولكن بعض النحويين يرى أن المبهمات أخص من العلم ، فلما كانت الصفة

والموصوف كالمشء الواحد ، فعلى هذا تقول : مررت بزيد هذا ، فيكون هذا نعتاً

لزيد ؛ لأن الاسم يوصف بما دونه فى التعريف ، ومن النحويين مَنْ يرى أن (هذا

(١) شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٠٠ .

(أخص من العلم فجعله بدلاً لاعتنا ، فتقول : جاعنى هذا الرجل ، فتصف هذا بما فيه الألف واللام ، لأن ما فيه الألف واللام أنقص تعريفاً من أسماء الإشارة ، ولو قلت : مررت بالرجل هذا ، فتصف ما فيه الألف واللام باسم الإشارة ، ولو قلت : مررت بالرجل هذا ، فتصف ما فيه الألف واللام باسم الإشارة لم يجز ؛ لأن الاسم لا يوصف بما هو أتم تعريفاً منه ، فإن جعلته بدلاً أو عطف بيان جاز (١) .

هذا مذهب البصريين أن النعت يكون دون المنعوت فى التعريف أو مساوياً أما أن يكون أعرف فلا ، فقالوا يوصف العلم بالمبهم ، ولا يجوز ذلك عند الكوفيين ، بل هو عندهم ترجمة بعنوان البدل نحو : زيد هذا قائم (٢) ، وقد تحدث إمام النحاة سيبويه عن نعت الاسم بما دونه فى التعريف فقال : " فلذلك صار هذا يُنعت بالطويل ، ولا ينعت الطويل بهذا ، لأنه صار أخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين والقلب ... ويدلك على ذلك أنك لا تقول : مررت بهذين الطويل والقصير ، وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل ، ولا تقول : مررت بهذا ذى المال كما قلت : مررت بزيد ذى المال " (٣) .

أشار سيبويه - رحمه الله - فى نصه إلى أن الاسم المبهم يوصف بما فيه الألف واللام ، لأنه أخص منه ، وذكر أن الاسم المبهم إذا وصف باسمين مفردين من تثنية الاسم المبهم لا يجوز الوصف ، بل يجب مطابقة حالة النعت ؛ فيفرد المبهم كما هو الحال مع النعت ؛ لأن اسم الإشارة يعامل معاملة المفرد ، ولو كان مثلى أو مجموعاً ، وقد وضح هذا ابن السراج فقال : " تقول : مررت بالزيدين

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥٦ ، ٥٨ .

(٢) ينظر : الارتشاف م ٤ / ١٩١١ بتصرف .

(٣) الكتاب ٢ / ٧ - ٨ .

الراكب والجالس والضاحك ، فتجمع الاسم وتفرق الصفة ، ولكن المفرق يجب أن يكون بعدد المجموع ، وليس لك مثل هذا في المبهم ، لا يجوز أن تقول : مررت بهذين الراكع والساجد ، وأنت تريد الوصف ؛ لأن المبهم اسمٌ وصفته اسم فهما اسمان يبين أحدهما الآخر ، فقاما مقام اسم واحد ، ولا يجوز أن يُفرقا ، ولا يثنى أحدهما ويفرد الآخر ، بل يجب أن يكون مناسباً له في توحيده ، وتثنيته ، وجمعه ، ليكون مطابقاً له ، لا يفصل أحدهما عن الآخر " (١) .

وقد أشار سيبويه أيضاً إلى موضع آخر بقوله : " ولا تقول (٢) : مررت بهذا ذى المال " (٣) على جعل ذى نعتاً لـ (هذا) ، ومقصده في ذلك أنه لا يجوز الفصل بين الاسم المبهم وما ينعت به من أسماء الأجناس نحو : المال وغيره بالمضاف وهو (ذو) ، وذلك لشدة اتصال الصفة بالموصوف ، وقد بين هذا الشيخ العلامة عبد القاهر الجرجاني بقوله : " وأما امتناعهم من أن يقولوا : مررت بهذا ذى المال ؛ لأجل أن المبهم إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشد من اتصالها بزيد ونحوه . وإذا كان كذلك كنت جعلت ثلاثة أشياء المبهم والمضاف والمضاف إليه شيئاً واحداً ، ويوضح ذلك أنه لا يقع الفصل بين المبهم ، وصفته بحال ، فلا يقول أحد : مررت بهذا والله الرجل " (٤) .

(١) الأصول في النحو لابن السراج - تح د / عبد الحسين الفتلي ٢ / ٣٣ - ط / الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م - ط / مؤسسة الرسالة - بيروت .

(٢) لا في نص سيبويه هنا نافية .

(٣) الكتاب ٢ / ٨ .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح م ٢ / ٩٢٤ .

ورجح مذهب الكوفيين أبو حيان فقال : " والجارى فى حال دون حال مطردٌ بها الوصف ، وغير مطرد ، فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية نحو : جاء زيد هذا ، واستعمالها غير منوعت بها أكثر من استعمالها منوعتاً بها ، وكونها ينعت بها هو مذهب البصريين " (١) .

وجوّز فيما منعه سيبويه من تفريق النعت وتثنية أو جمع اسم الإشارة غير المكانية على جعل النعت المفروق بدلاً أو عطف بيان فقال : " فلا يجوز : مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه ، وغيره (٢) وقد يجوز : مررت بهذين الطويل والقصير على البدل ، وعطف البيان " (٣) .

تعقيب :

الأسماء المبهمة مثل أسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وكم الخبرية ، وكل اسم متوغل فى البناء نحو : الآن وأين ومتى عند الكوفيين لا تنعت ولا ينعت بها ، وحجتهم فى ذلك أنها وضعت على الإبهام ، فلو وصفت لكان الوصف لها تخصيصاً ، فيخرجها عما وضعت له من الإبهام ، ولم ينعت بها ؛ لأنها ليست مشتقة ، ولا فى حكمه (٤) .

أما عند البصريين فتنتعت وينعت بها تقول : مررت بهذا الرجل فتنتعت بما دونها وهو المعرف بـ (أل) ، ولا تقل : مررت بالرجل هذا ، وتقول : مررت بزيد

(١) الارتشاف م ٤ / ١٩١٨ .

(٢) كالزبادى ، والمبرد ، والزجاج . ينظر : المساعد ٢ / ٤١٣ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥٧٦ ، والأشمونى ٣ / ٦٥ .

(٣) الارتشاف م ٤ / ١٩٢٢ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجى ١ / ٢١٧ .

هذا ، فينعت باسم الإشارة ؛ لأن المبهم أنقص تعريفاً من الأعلام جاء في المقتضب : " فإذا قلت : جاءني هذا الرجل لم يكن على معهود ، ولكن معناه الذي ترى ، فإنما (هذا) اسم مبهم يقع على كل ما أوأمت إليه بقربك ، وإنما توضحه بما تنعته به ، ونعته الأسماء التي فيها الألف واللام ، فيجوز أن تنعته بالصفات التي فيها الألف واللام إذا أقيمت الصفة مقام الموصوف ، فتقول : مررت بهذا الطويل إذا أشرت إليه ، فعلم ما تعنى بالطويل " (١) .

وجاء في شرح عيون الإعراب : " وأما المشار إليه فينعت بالأجناس التي فيها الألف واللام نحو : مررت بهذا الرجل ، ورأيت ذلك الغلام " (٢) .

فعلى مذهب إمام النحاة تقول : مررت بهذا الرجل ، ولا تقل : مررت بالرجل هذا ، فالمبهم يُنعت وينعت به ، ولكن ينعت بما دونه في التعريف ، ولا يكون هو نعتاً لما هو أقل وأنقص تعريفاً منه ، فاسم الإشارة يقع وصفاً للعلم ، وللضاف إلى المضمَر ، وإلى العلم ، وإلى اسم الإشارة؛ لأن الموصوف أخص أو مساوٍ، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة (٣)، وتقول : مررت بهذا الراكع وبهذا الساجد ، ولا تقل : مررت بهذين الراكع والساجد ، لأن الاسم المبهم لا يثنى ، ولا يجمع ، وعليه يجب أن تفرد المنعوت مع أفراد النعت للمطابقة بينهما ، وتقول : مررتُ بهذا المال، ولا تقل : مررت بهذا ذى المال ، لأن اسم الإشارة ينعت بما فيه (آل) ، ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بذى وخاصةً مع المبهم .

(١) المقتضب لأبي العباس المبرد ٤ / ٢١٦ .

(٢) شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ٢٢٠ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٣١٧ ، ٣١٨ .

المبحث الثالث

النعى بالجملة الخبرية لا بالجملة الطلبية

فلا يقال : مررت برجل لا تقم

التوجيه :

الجملة الواقعة نعتاً يشترط فيها أن تكون خبرية ، كما هو الشأن فى جملة الصلة ؛ لأن الغرض من مجيئها هو تعريف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين ، فالجملة الخبرية تحتل الصدق والكذب ، فهى أمر واقع معروف بخلاف الجملة الطلبية أو الإنشائية ، فهى لا تحتل الصدق والكذب ، مثل أن تكون الجملة أمراً ، أو نهياً ، أو استفهاماً ، وغيره من الجمل الطلبية ، فهى تتعلق بأمر يأتى فى المستقبل (١) .

جاء فى المقتصد : " والنكرات توصف بالجمل التى ذكرت أنها تكون أخباراً للمبتدأ، وصلة للذى، ولم يقل : تكون أخباراً للمبتدأ فقط ، ليعلمك أن ذلك ينبغى أن يكون مما يدخله الصدق والكذب نحو : أخوه منطلق ، وضربته .

ولا يجوز أن يكون أمراً ونهياً أو استفهاماً ، أو ما جرى ذلك المجرى مما لا يكون خبراً محضاً، فلا تقول:مررت برجل اضربه ، ومررت برجل هل ضربته ؛ لأن هذه الأشياء لا يكون فيها وضوح ، والصلة والصفة يُطلب فيها التوضيح " (٢) .

وذكر الشيخ عبد القاهر الجرجانى أن ما لا يصح أن يقع صلة أو نعتاً يصح أن يقع خبراً للمبتدأ لحصول الفائدة ، فقولك : زيد اضربه هى معنى اضرِب زيداً ، فجاز أن يكون الخبر أمراً فى اللفظ ، وإذا كان زيد فى المعنى مفعولاً منصوباً

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٢٤ .

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح م ٢ / ٩١١ - ٩١٢ .

، ولا يكون ذلك في الصلة والصفة لعدم الفائدة ؛ إذ لا يصح أن نجرى الإعراب على الاسم الموصول كما أجرى على المبتدأ في جعله مفعولاً ؛ لأن الاسم الموصول لا يستغنى عن صلته ، فقال : " ولو قلت : مررت برجل اضربه ، لم يكن له فائدة ، إذ لا تقدر على أن تجعل رجلاً منصوباً ، فتقول : مررت باضرب رجلاً ، وكذا لو قلت : جاءني الذي اضربه ، لم يمكنك أن تجعل الذي منصوباً بوقوع اضرب عليه فتقول : جاءني اضرب الذي ، لأن الذي لا يستقل بنفسه ، ولا بُدَّ له من صلة ، فإذا قلت : اضرب الذي ، كان محالاً ، ولو قلت بدل قولك : زيِّداً اضربه : اضرب زيِّداً ، كان أسدَّ كلام ، فأعرفه ، فإنه موضع مشكَّل^(١) فبيِّن الإمام عبد القاهر - رحمه الله - أن ما يصلح أن يكون صلة يصلح أن يكون نعتاً وهذا مخالف خبر المبتدأ ، فيقع الخبر جملة طلبية لحصول الفائدة به ، فلا يشترط معه أن تحتل الجملة الصدق ، والكذب .

وزاد ابن يعيش فجعل الجملة الطلبية لا تقع خبراً كما لا تقع نعتاً فقال : " وشرطاً في الجملة التي تقع صفة أن تكون محتملة للصدق والكذب ، تحرراً من الأمر ، والنهي ، والاستفهام نحو : قم واقعد ، ولا تقم ولا تقعد ، وهل يقوم زيد؟ فإن هذه الجمل لا تقع صفات للنكرات ، كما لا تقع أخباراً ، ولا صلوات ؛ لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان ، بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ، ليست لمشاركه في اسمه ، والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها ، إنما هو طلب واستعلام ، لا اختصاص له بشخص دون شخص " (٢)

(١) المقتصد م ٢ / ٩١٢ - ٩١٣ .

(٢) شرح المفصل ٣ / ٥٣ .

وقد وافق ابن الناظم جمهور العلماء فى القول بوجوب خبرية الجملة الواقعة نعتاً ، وما خالف ذلك أول عنده فقال : " فعلم أنه لا ينعت بالجملة إلا إذا كانت خبرية ، لأن معناها محصل ، فيمكن أن تخصص المنعوت ، ويحصل بها فائدة بخلاف الجملة الطلبية ، فإنها لا تدل على معنى محصل ، فلا يمكن أن تخصص المنعوت ، ولا يحصل بها فائدة ، فلا يصح النعت بها ، وما أوهم ذلك أول " (١) .

وسار على نهج من سبقه من العلماء ابن عقيل فى تأويل ما ظاهره نعت بالجملة الطلبية فيخرج على إضمار القول ، ويكون القول المضمر صفة ، والجملة الطلبية معمول القول المضمر وذلك كقوله (٢) :

حتى إذا جُنَّ الظلامُ واختلط جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط

فظاهر هذا أن قوله : (هل رأيت الذئب قط) صفة لـ (مذق) ، وهى جملة طلبية ، ولكن ليس هو على ظاهره ، بل (هل رأيت الذئب قط) مقول لقول مضمر هو صفة لـ (مذق) ، والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط " (٣) .

تعقيب :

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٩٤ .

(٢) البيت من الرجز قيل : إنه للعجاج ، وقيل : لغيره ، ورد ذكره فى الأمالى الشجرية لابن الشجرى ٢ / ١٤٩ - ط / مصورة ، وشرح المفصل الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل الخوارزمى ت ٦١٧ هـ - تح د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ٢ / ٩٢ - ط / دار العرب الإسلامى - بيروت - ط الأولى ١٩٩٠ م ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥٣ ، والدرر اللوامع ٢ / ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل بحاشية الخضرى - تح / يوسف الشيخ محمد البقاعى ٢ / ٨٤ - ط / دار الفكر - بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

الجملة الخبرية تقع صلة للموصول ، وتقع نعتاً ؛ لأن الصفة كما علم تتبع الموصوف ، فهي موضحة له ، كمايضاح الصلة للموصول ، والجملة الطلبية لا تقع نعتاً لما فيها من الإبهام ، فهي لا تحتل الصدق والكذب ، فهي تخالف الجملة الخبرية ؛ فالجملة الخبرية معلومة للسامع ، فيفيد النعت بها تخصيصاً للمنعوت ، ومعيناً له على الخلاف بالنسبة للجملة الطلبية، وعليه : فلا يقال : مررت برجل هل ضربته ؟ وغيره من أنواع الطلب .

المبحث الرابع

لا توصف المعرفة بالجملة

لا يقال : هذا زيد أبوه قائم .

التوجيه :

الجملة بنوعيتها الاسمية والفعلية تقع صفة للنكرة ، تقول : مررت برجل أبوه قائم ، ويرجل قام أبوه ، ولا تقع صفة للمعرفة كما فى نحو : هذا زيد أبوه قائم ، ولكن إن جعلتها حالاً جاز ، وإنما لم توصف المعرفة بالجملة ؛ لأن الجملة نكرة ، فلا تقع صفة للمعرفة ، لأنها حديث ، أى تحدث السامع بما لا يعرف كما فى نحو : زيد أبوه قائم ، فوقعت الجملة خبراً للمبتدأ ، فأفدت السامع بما لم يكن عنده ، فإن أردت أن تصف المعرفة بالجملة أتيت بالاسم الموصول وجعلت الجملة فى صلته (١) .

جاء فى الأصول : " والنكرة توصف بالجمل ، وبالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ؛ لأن كل جملة فهى نكرة ، لأنها حديث ، وإنما يحدث بما لا يعرف ، ليعيده السامع فيقول : مررت برجل أبوه منطلق ، فرجل صفته مبتدأ وخبره ، وتقول : مررت برجل قائم أبوه (٢) ، فهذا موصوف بفعل وفاعل ، ولا يجوز أن نصف المعرفة بالجمل ، لأن الجمل نكرات ، والمعرفة لا توصف إلا بمعرفة ، فإذا أردت ذلك أتيت بـ (الذى) فقلت : مررت بزيد الذى أبوه قائم (٣) ، ويعمرو الذى قائم أبوه " (٤) .

(١) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٥٤ .

(٢) والصواب : (مررت برجل قام أبوه) .

(٣) والصواب : (مررت بزيد الذى قام أبوه) .

(٤) الأصول لابن السراج ٢ / ٣١ .

وقد جعل ابن يعيش الاسم الموصول رابطاً بين الاسم المعرفة والجملة عند الوصف بها، كحال المنادى بأل عندما تأتي بأى عند نداءه ، ذكر فى شرحه : " فقلت : مررت بزيد الذى أبوه منطلق ، فتوصلت بالذى إلى وصف المعرفة بالجملة ، كما توصلت بأى إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو : يا أيُّها الرجل " (١) ونلاحظ عند مجيء الاسم الموصول أصبحت الجملة صلة للموصول لا محل لها من الإعراب ، وقد طابق النعت منوعته فى التعريف ، وفى الإفراد ، وفى التذكير ، وفى وجه من الإعراب .

ويؤيد ما قاله العلماء ابن عصفور بقوله : " واعلم أنه لا يوصف بما هو فى تقدير الاسم إلا النكرة ، فإن اردت أن تصف به المعرفة فلا بد من جعله فى صلة الموصول، وحينئذ يسوغ لك ذلك نحو قولهم : مررت بزيد الذى قام أبوه ، وبزيد الذى فى الدار ، وبزيد الذى عندك " (٢) .

تعقيب :

لو قلت : جاءنى زيد ركباً - بحذف الألف واللام - على أن تجعله نعتاً لزيد لم يجز لكونه نكرة ؛ لأنه لا تنعت المعرفة بالنكرة ، فإن جعلته بدلاً جاز ، وإن نصبت (ركباً) على الحال كان أجود ، لأن (ركباً) اسم مشتق ، فنصبه على الحال أولى من كونه بدلاً (٣) هذا إذا كان بعد المعرفة مفرد ، فكل ما كان صفة للنكرة كان حالاً للمعرفة ، تقول : هذا زيد قائماً ، كما تقول : مررت برجل قائم .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجى ١ / ١٩٤ .

(٣) ينظر : المحرر م ٢ / ٨٦٧ .

أما إذا كان بعد المفرد جملة فموضع الجملة بعد المعرفة نصب على الحال ولا تكون الجمل نعتاً للمعارف أصلاً ، ولكن تكون فى موضع نصب على الحال سواء أكانت الجملة اسمية كقولك : مررت بزيد أبوه قائم ، أم فعلية كقولك : جاعنى زيد يسرع به فرسه ، وقولك : جاعنى زيد سار غلامه ، ولكن من الأفضل اقتران الجملة الماضية بقد ، لأنها تقربها من الحال ، فتقول : جاعنى زيد قد سار غلامه ، فالماضى منقطع منقضى ، والحال من تعريفه ما حَضَرَ (١) .

وجعل علماء العربية الاسم الموصول بمثابة حلقة وصل بين الاسم المعرفة والجملة بعده ، فيكون الاسم الموصول نعتاً للمعرفة ، والجملة بعده صلة له ، فتقول فى نحو : مررت بزيد أبوه قائم : مررت بزيد الذى أبوه قائم ، فالجملة فى هذه الحالة لا تعرب حالاً ، ولا نعتاً ، ولكن تكون صلة للموصول لا محل لها من الإعراب ، فتكون بياناً وتوضيحاً للصلة .

(١) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح م ٢ / ٩١٤ ، والمحرر م ٢ / ٩٧٣ - ٩٧٤ .

المبحث الخامس

الضمائر لا يجوز وصفها أو الوصف بها

في نحو : مررت به الظريف .

وفي نحو : مررت بزيد هو .

التوجيه :

الضمير بأنواعه سواء أكان للمتكلم أم للمخاطب أم للغائب لا يجوز عند النحويين النعت به ؛ لأن النعت لا يكون إلا بالمشترك أو ما في حكمه .
وليس في المضمرة اشتقاق ، ولا معنى اشتقاق ، فلو قلت : مررت بزيد هو ، على أن تجعل (هو) نعتاً لـ (زيد) لم يجز ، فإن جعلته بدلاً جاز (١) ، فالنعت جئ به للبيان والتوضيح ، وهو ما يعبر عنه النحويون بالتحلية ، و من هنا لا ينعت بالضمير، لأن النعت تحلية ، وليس في المضمرة شيء من التحلية (٢) .
أما نعت المضمرة بأنواعها الثلاثة فلا يجوز عند جمهور النحويين ما عدا الكسائي ، فقد جَوَزَ نعت ضمير الغائب إذا كان للمدح أو الذم أو الترحم ، كما في نحو قوله تعالى : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٣) ، وفي نحو قولك : مررت به المسكين ، واحتج الكسائي بقولهم : اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم ، والجمهور يحملون مثل ذلك على البديل ، وأجاز بعضهم قطع النعت (٤) .

(١) ينظر : المحرر م ٢ / ٩٦٦ .

(٢) ينظر : شرح عيون الإعراب ص ٢١٩ - ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥٦ .

(٣) سورة آل عمران : الآية (٦) .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٣٣٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٢٠ .

فالمضمرات كلها لا تنعت لكونها متوغلة في البناء فهي تشبه الحروف ، فكان حكمها كحكم الحروف ، في أنها لا تنعت ، ولا ينعت بها من حيث إنها مبنية كبناء الحروف ^(١) وأيضاً لوضوح معناها ومعرفة المخاطب بالمقصود بها ، إذ كنت لا تضمّر الاسم إلا وقد عرف المخاطب إلى من يعود ، ومن تعنى ، فاستغنى بذلك عن الوصف ^(٢) .

فالمضمرات وكل اسم متوغل في البناء ^(٣) ، لا تُنعت ولا يُنعت بها ، لوضوح معناها ، وإلى هذا أشار إمام النحاة سيبويه بقوله : " واعلم أن المضمّر لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضمّر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى ولكن لها أسماء تُعطف عليه تعمّ وتؤكد ، وليست صفة ، لأن الصفة تحلية نحو : الطويل ، أو قرابة نحو : أخيك وصاحبك ، وما أشبه ذلك ^(٤) .

وتحدث المبرد عن شأن المضمّر من حيث وصفه ، والوصف به ، فذكر أن الضمير لا يوصف به ، فهو لا يفيد بياناً ولا توضيحاً ، ولا يُوصف لوضوح معناه ، ومعرفة المخاطب به ، وهو بذلك ذهب مذهب إمام النحاة فقال : " والمضمّر لا يوصف به ؛ لأنه ليس بتحلية ولا نسب ، ولا يوصف ، لأنه لا يضمّر حتى يُعرّف ، ولأن الظاهر لا يكون نعتاً له ، كما لا ينعت به ، ولكنه يؤكد ويبدل منه ^(٥) .

(١) ينظر : المحرر م ٢ / ٩٦٦ .

(٢) شرح ابن يعيش ٣ / ٥٦ .

(٣) جاء في شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٠٦ : " الذى لا ينعت ولا ينعت به خمسة : المضمرات وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وكلم الخيرية ، وكل اسم متوغل في البناء نحو : الآن وأين ومن " .

(٤) الكتاب ٢ / ١١ .

(٥) المقتضب ٤ / ٢٨٤ ، وينظر : ٤ / ٢٨١ .

وجاء في شرح الكافية أن ضمير المتكلم والمخاطب ويحمل عليهما ضمير الغائب لا تحتاج هذه الضمائر إلى توضيح وبيان ، فهي من أعرف المعارف ، فتوضيح الواضح تحصيل للحاصل ، فهي لا تحتاج إلى وصف ، ولا يوصف بها ؛ لأن المضمرة أخص المعارف ولا مساوي له حتى يقع صفة (١) .

تعقيب :

المضمرات بأنواعها الثلاثة لا توصف لوضوح معناها ، ومعرفة المخاطب بها ، فهي أعرف المعارف ، ولا ينعى بها ، لأن النعت تحلية ، وبيان ، وليس في المضمرات ذلك ، فهي جامدة غير مشتقة ، ولا واقعة موقع المشتق ، ولكونها أخص المعارف ، وعليه لا يقال : مررت به الظريف ، على أن تجعل (الظريف) نعتاً للمضمرة ، وهو الهاء . لا يجوز ذلك ، ولكن إن جعلت (الظريف) بدلاً من المضمرة جاز .

ولا يقال : مررت بزيد هو ، على أن تجعل (هو) نعتاً لزيد لم يجز ، فإن جعلته بدلاً جاز (٢) .

ويؤيد ذلك ما ذكره سيبويه - رحمه الله - عن أستاذه الخليل - رحمه الله - عندما قال في كتابه : " وزعم الخليل أنه يقول : مررت به المسكين ، على البديل ، وفيه معنى الترحم ، وبدله كبديل مررت به أخيك ، وكان الخليل يقول : إن شئت رفعت من وجهين ، فقلت : مررت به البائس ، كأنه لما قال مررت به قال المسكين هو ، كما يقول مبتدئاً : المسكين هو ، والبائس أنت ، وإن شاء قال : مررت به المسكين " (٣) .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٣٣ بتصرف .

(٢) ينظر : المحرر م ٢ / ٩٦٦ .

(٣) الكتاب ٢ / ٧٥ .

ويفهم من نص سيبويه أن رفع الاسم الظاهر بعد المضمّر على أن تجعله بدلاً من المضمّر ، أو على أن تجعله خبراً لمبتدأ محذوف ، ويجوز فيه النصب على القطع بإضمار فعلٍ .

المبحث السادس

لا يجوز تقديم النعت على المنعوت

لا يقال : رأيت الظريف زيداً .

ولا يقال : هذا مقبلٌ رجلٌ .

التوجيه :

النعت يتبع المنعوت، فهو بيان وتوضيح لمتبوعه، فلا يجوز أن يتقدم على المنعوت ، إلا فيما سمع عن العرب ، ومن النحويين من وصفه بالقليل^(١)، فلا يجوز محاكاته، وللنحاة آراء في إعراب النعت المتقدم على منعوته ، وله حالتان :

الأولى : تقديم النعت على المنعوت المعرفة :

منع النحويون تقديم النعت على المنعوت ، ولكن إذا تقدم أعرب على حسب موقعه من الجملة ، وأعرب المنعوت بدلاً منه ، جاء في المحرر : " واعلم أنه لا يجوز تقديم النعت على المنعوت لو قلت : هذا الظريف زيد ، لم يجز أن يكون (الظريف) نعتاً لـ (زيد) مقدماً عليه ، ولكن يكون هذا مبتدأ ، والظريف خبره ، و (زيد) بدل من الظريف، وكذلك : مررت بالظريف زيد ، ورأيت الظريف زيداً ، ف (زيد) في ذلك كله بدل من (الظريف) ، وإنما لم يجز أن يتقدم النعت على المنعوت ؛ لأن الغرض بالمنعوت البيان ، وكيف يذكر بيان الشيء قبل أن ينطق به هذا لا يجوز " ^(٢) .

الثانية : تقديم النعت على المنعوت النكرة :

كما سبق من تقديم النعت المعرفة ، أيضاً من تقديم النعت النكرة ولكن

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢١٨ .

(٢) المحرر في النحو م ٢ / ٩٦٨ .

إذا تقدم، فله إعرابان : الأول : إعرابه حالاً تقدمت على صاحبها النكرة، والثانى : إعرابه على حسب موقعه وإعراب المنعوت بدلاً منه .
 جاء فى الكتاب : " هذا باب ما ينتصب ؛ لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك قولك : هذا قائماً رجلاً ، وفيها قائماً رجلاً ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبح أن تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح مررت بقائم ، وأتانى قائم ، جعلت القائم حالاً ، وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده ^(١) : يفهم من نص إمام النحاة أنه لا يجوز تقديم النعت على المنعوت كما لا يجوز حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه من غير دليل ، فإن قدمت الصفة أعربت حالاً ، وهذا ما ذكره ابن الشجرى فى أماليه حيث قال : " فإن قدمت صفة النكرة عليها ، صار ما كان ضعيفاً فى التأخير لا يجوز غيره ، تقول : فى الدار قائماً رجلاً ، كما قال : لعزة موحشاً ظللاً ^(٢) .

(١) الكتاب ٢ / ١٢٢ ، وينظر : المقتضب ٤ / ١٩٢ .

(٢) صدر بيت من الوافر لكثير عزة ، وعجزه : يلوح كأنه خللٌ ، ويروى :

لمية موحشاً ظلل قديم عفاه كل أسحم مستديم

فى شرح المفصل ٢ / ٥٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، وبلا نسبة فى الخصائص لابن جنى - تح / عبد الحميد هندواى ٢ / ٢٤٧ - ط / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، وأمالي ابن الحاجب - تح د / فخر صالح سليمان ١ / ٣٠٠ - ط / دار عمار - عمان - الأردن ، دار الجيل - بيروت - لبنان ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م . والشاهد فيه (لعزة أو لمية موحشاً ظلل) فلما = = تقدم النعت على المنعوت نصب على الحال ، ووجب ذلك لامتناع بقاء صفة مع التقدم ، فصار (ظلل) مبتدأ ، و (لعزة ، لمية) خبره مقدماً ، و (موحشاً) حال ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٤ ، والمحرر م ٢ / ٩٦٩ ، وديوان كثير عزة - جمعه وشرحه د / إحسان عباس ص ٥٠٦ ، ٥٣٦ - ط / دار الثقافة - بيروت ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

وبطل كونه صفة لما تقدم؛ لأن الصفة لا تكون إلا تابعة، والتابع لا يقع قبل المتبوع " (١) .

واختار الهرمى ما ذهب إليه النحاة من قبل فى جعل الصفة المتقدمة على موصوفها حالاً فقال : "والوجه الصحيح الجيد أن تقول : هذا مقبلاً رجل ، فيكون (هذا) مبتدأ ، و (مقبلاً) حال ، و (رجل) خبر المبتدأ ، لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها ، نصب على الحال ، من حيث إن النعت لا يتقدم على المنعوت ، وهذا أصل مستقر فى نعت النكرة إذا تقدم عليها ، أن تنصب على الحال " (٢) .

ومن النحويين من جوز تقديم الصفة على موصوفها ، وأعربها على وضعها صفة متقدمة ، وجوز أيضاً فى إعراب المنعوت بدلاً ، واشترط لذلك شرطاً أن يصلح النعت لمباشرة العامل ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿إِنِّى صَرِّطُ الْمَرِيضَ الْمَيِّتَ﴾ (٣) ، جاء فى المساعد : " فإن صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلاً منه المنعوت " (٤) .

وجعل منه قول الشاعر (٥) فى المعرفة :

(١) أمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٧٦ .

(٢) المحرر فى النحو م ٢ / ٩٦٨ .

(٣) سورة إبراهيم : الآيتان (١ - ٢) .

(٤) المساعد ٢ / ٤١٨ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢١٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٠ .

(٥) من البسيط للناطقة الذبياني ، ورد ذكره فى شرح المعلمات السبع للزوزنى - تحقيق / محمد إبراهيم سليم ص ٢٥٦ - ط / دار الطلائع - القاهرة ، وابن يعيش ٣ / ١١ ، وشرح التسهيل للمرادى ص ٧٩٣ ، وخرانة الأدب للبغدادى - تح د / محمد نبيل طريفى ٥ / ٧١ ، ٨ / ٤٥٢ ، ٩ / ٣٨٨ - منشورات / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

والمؤمن العائذات الطيرَ تمسحها .: زُكبانُ مكة بين الغيل والسند
على أن (العائذات) كان في الأصل نعتاً للطير ، فلما تقدم ، وكان صالحاً
لمباشرة العامل أعرب بمقتضى العامل ، وصار المنعوت بدلاً منه ، ف (الطير) بدل
من العائذات ، وهو منصوب إن كان العائذات منصوباً بالكسرة على أنه مفعول به
للمؤمن ، ومجرور إن كان العائذات مجروراً بإضافة المؤمن إليه .
والأصل على الأول : والمؤمن الطير العائذات ، بنصب الأول بالفتحة ،
والثاني بالكسرة .

وعلى الثاني : والمؤمن الطير العائذات ، بجرهما بالكسرة ، فلما قدم النعت
أعرب بحسب العامل ، وصار المنعوت بدلاً منه .
فأضاف المؤمن إلى الطير ، ثم أضاف الصفة إلى الموصوف ،
و (المؤمن) هو الله سبحانه وتعالى ، وهو اسم فاعل من آمن كما قال: ﴿ أَلَيْسَ
أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَعَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾ (١) ، أي : آمنهم من الخوف لكونهم في الحرم ،
وحلولهم حوله (٢) .

وقول الآخر في النكرة (٣) :

ولكنى بليت بوصل قوم .: لهم لحمٌ ومنكرةٌ جسومٌ
والأصل : أي وجسوم منكرة .

فالوجه الأرجح عند النحويين فيما سمع عن العرب يجوز فيه وجهان :

(١) سورة قريش : الآية (٤) .

(٢) ينظر : الخزانة ٥ / ٧١ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣ / ٣٢٠ ، وشرح المرادى ص ٧٩٣ ،
والمساعد ٢ / ٤١٨ .

أحدهما : أنه وصف مقدم .

والثاني : جعل الثاني بدلاً، والصفة في الوجهين معمولة للعامل قبلها (١) .

تعقيب :

النعته بيان وتوضيح لمتبوعه ، فهو يتبع ما قبله ، ولا يجوز أن يتقدم على متبوعه ، ولكن إذا تقدم كما ورد في الشعر فيما سمع عن العرب ، فإن كان معرفة أعرب على حسب موقعه من الجملة وأعرب المنعوت بدلاً منه ، وإن كان نكرة أعرب على الوجه الصحيح على حسب موقعه من الجملة ، وأعرب المنعوت بدلاً منه .

أما في غير الشعر ، فلا يجوز تقديم النعت على المنعوت ، ولكن إذا تقدم نصب على الحال ، وهو من باب تقديم الحال على صاحبها النكرة ، وهو مذهب إمام النحاة سيبويه وهو ما أرجحه كما في نحو : هذا مقبلاً رجلاً .

أما النعت المعرفة ، فيعرب على حسب موقعه من الجملة ، ويعرب المنعوت بدلاً منه كما في نحو : هذا الظريفُ زيدٌ .

ولا يجوز إعرابه صفة تقدمت على موصوفها ، وهو الرأي الراجح .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٢١٨ ، والمساعد ٢ / ٤١٨ .

الفصل الثالث

باب عطف البيان

تمهيد :

عطف البيان هو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله ، نحو : اقسام بالله أبو حفصٍ عُمَرُ (١) .

فـ (عمر) عطف بيان ؛ لأنه موضح لأبى حفص (٢) ، فعطف البيان يشترط فيه أن يكون اسماً جامداً تابعاً لاسم دونه في الشهرة ، وهو في ذلك مخالف للنعته ؛ لأن النعته يكون مشتقاً أو في حكمه ، ويكون مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً ، وعطف البيان لا يكون إلا أعرف من المعطوف عليه .

وعطف البيان يوجد فرق بينه وبين التوكيد أيضاً ، فالتوكيد قد وضعت له العرب ألفاظاً مختصة به ، لا يجوز أن يكون بغيرها (٣) ، وبينه وبين البدل أوجه شبه وأوجه اختلاف :

(١) رجز قيل لأعرابي ، أو لعبد الله بن كَيْسَبَةَ : أنه أتى إلى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فقال : إن أهلى بعيد ، وإنى على ناقةٍ دَبْرَاءَ عَجْفَاءَ نَقَبَاءَ ، واستحمله ، فظننه كاذباً فلم يحمله ، فانطلق فحمل ناقته ، ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول هذا الرجز . ينظر : شرح الكافية ٢ / ٤١٣ . والشاهد فيه قوله : (أبو حفص عمر) فإن الثانى عطف بيان للأول ورد ذكره في : شرح المفصل ٣ / ٧١ ، وأوضح المسالك ١ / ١٢٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٢١ ، وخزانة الأدب ٥ / ١٥٤ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٩ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٢٩٤ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٤١٣ .

أولاً : أوجه الشبه : أن كل واحد منهما تابع ، وأن الثانى هو الأول فى الحقيقة ، وقد فصل ابن يعيش هذه الأوجه بقوله : " وجملة الأمر أن عطف البيان يشبه البديل من أربعة أوجه : أحدها : أن فيه بياناً كما فى البديل ، والثانى : أنه يكون بالأسماء الجوامد كالبديل ، والثالث (١) : أنه يفيد المدح كما فى قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ^(٢) اللَّهُ الْكُفْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ ﴾^(٣) والرابع : أن يكون لفظه لفظ الاسم الأول على جهة التأكيد كما فى البديل كقولك : يا زيد زيداً زيداً (٤) ، وذكر أوجه الاختلاف بين عطف البيان والبديل من أربعة أوجه ، وذكر أن الفرق بينهما يكون واضحاً وشافياً فى موضعين ؛ والمقصود بديل الكل من الكل فقال : " الأول فى النداء نحو قولك : يا أخانا زيداً ، ولو كان بدلاً لقلت : يا أخانا زيداً بالضم ، ولم يجز نصبه ، ولا تنوينه ؛ لأنه من جملة أخرى غير الأول ، فكأنك قلت : يا أخانا يا زيد ، فالعامل الذى هو (يا) فى حكم التكرير (٥) .

والثانى : فى لفظ اسم الفاعل المعرف بالألف واللام المضاف إلى ما فيه الألف واللام إذا أتبع ما أضيف إليه اسماً ليس فيه الألف واللام نحو قولك : هذا الضاربُ الرجلُ زيدُ " (٦) .

(١) ينظر : منحة الجليل للشيوخ محمد محيى الدين عبد الحميد بحاشية شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٨ ، فقد ذكر أربعة أغراض لعطف البيان منها الثالث وهو لم يذكره كتاب شرح المفصل .

(٢) جعل بمعنى صير ، فتنصب مفعولين : الأول الكعبة ، والثانى : قياماً .

(٣) سورة المائدة : الآية (٩٧) .

(٤) شرح المفصل ٣ / ٧٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٧٣ .

(٦) شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٩٥ .

قال ابن يعيش : " إن جعلت زيّدًا عطف بيان جازت المسألة السابقة وإن جعلته بدلًا لم تجز ؛ لأن حد عطف البيان أن تجرى الأسماء الصريحة مجرى الصفات ، فيعمل فيه العامل ، وهو في موضعه بواسطة المتبوع ، والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تحية الأول ، ووضعه موضعه مباشرًا للعامل " (١) .

وذكر صاحب التمهيد " أن عطف البيان لا بد أن يكون أعرف من المتبوع أو مساويًا، وهذا هو الظاهر بل المتعين " (٢) ، وما ذكره هو رأى ابن عصفور (٣) فى كون عطف البيان أشهر من متبوعه ، وهو اختيار ابن مالك حيث قال : " وزعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه فى الاختصاص ، بل يساويه أو يكون أعم منه .

والصحيح جواز الأوجه الثلاثة ؛ لأنه بمنزلة النعت ، وقد تقدم فى بابہ أن النعت يجوز أن يكون فى الاختصاص فائقًا ومفوقًا ومساويًا فليكن العطف كذلك ، وهو مذهب سيبويه (٤) - رحمه الله - فإنه أجاز فى : ذا الجمّة (٥) من : يا هذا ذا

(١) شرح المفصل ٣ / ٧٣ .

(٢) تمهيد القواعد م ٧ / ٣٣٨١ .

(٣) شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٩٤ .

(٤) جاء فى الكتاب ٢ / ١٨٩ - ١٩٠ " وإنما قلت : يا هذا ذا الجمّة ؛ لأن ذا الجمّة لا توصف توصف به الأسماء المبهمة ، وإنما يكون بدلًا أو عطفًا على الاسم إذا أردت أن تؤكد " .

(٥) ذو الجمّة : بضم الجيم ، الشعر الواصل إلى المنكب . حاشية الصبان على شرح الأشمونى الأشمونى ٣ / ٨٦ .

ذا الجمّة أن يكون عطف بيان ^(١) أو يكون بدلاً : ^(٢) . وتابعهما الرضى فى شرح الكافية ^(٣) .

ومن المعلوم أن تابع اسم الإشارة لا يكون إلا محلى بأل نحو : مررت بهذا العالم ، فقد جعل سببويه - رحمه الله - ذا الجمّة عطف بيان أو بدلاً لاسم الإشارة . جاء فى حاشية الصبان : " قوله إن ذا الجمّة عطف بيان لم يجعله نعتاً لما مر أن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا محلى بأل ^(٤) ، فكون عطف البيان أقل تعريفاً من متبوعه ، فيجب الحكم بامتناعه ؛ لأن ذلك خلاف ما يُقصدُ بالبيان ^(٥) .
ومما سبق يتضح أن عطف البيان يكون أعرف من متبوعه .
وقد جاء هذا الفصل فى مبحثين :

(١) جاء فى الارتشاف م ٤ / ١٩٤٤ " لا يشترط التساوى فى رتبة التعريف فقد أجاز سببويه فى قولك : يا هذا ذا الجمّة أن تكون ذا الجمّة عطف بيان وبدلاً " .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٦ .

(٣) شرح الكافية ٢ / ٤١٣ .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ٨٦ ، وينظر : الارتشاف م ٤ / ١٩٣٤ .

(٥) ينظر : تمهيد القواعد م ٧ / ٣٣٨١ .

المبحث الأول

مجئ عطف البيان أعرف وأشهر من متبوعه

لدى المخاطب

فلا يقال : قرأ قالون عيسى (١) .

جاء في شرح شذور الذهب : " وكذلك يمتنع البيان فى قولك : قرأ قالون عيسى ، ونحوه مما الأول فيه أوضح من الثانى " (٢) .

وذكر الصبان أن عطف البيان يكون معه زيادة بيان عن متبوعه حيث قال : " كون الثانى معه زيادة بيان كما فى قراءة يعقوب (٣) :

(١) قالون : هو عيسى بن مينا بن وردان ، المدنى معلم العربية ، قرأ على نافع ، ويكنى أبا موسى ، وقالون لقب له ، يُروى أن نافعاً لقبه به لجودة قراءته ؛ لأن قالون بلسان الروم (جيد) توفى ٢٢٠ هـ . ينظر ترجمته فى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ليوסף بن تغرى بردى ٢ / ٢٣٥ - ط / دار الكتب المصرية ، وينظر ترجمته فى : طبقات ابن الجزرى (٨٣٣ هـ -) ١ / ٥٤١ - ط / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ٢٠٠٦ م .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤٤٥ .

(٣) يعقوب : هو يعقوب بن إسحاق بن يزيد الحضرمى ، نحوى لغوى فقيه ، أحد القراء العشرة ، من آثاره : ، اكتاب الجامع ، ووقف التمام ، توفى سنة ٢٠٥ هـ .

ينظر : وفيات الأعيان ٢ / ٤٠٦ ، ومعجم الأدباء ٢٠ / ٥٢ - ٥٣ ، ومرآة الجنان ٢ / ٣٠ - ٣١ .

(وترى كل أمة جاثية كُلُّ أمة تدعى إلى كتابها) (١) بنصب (كل) الثانية (٢) ، فإنه قد اتصل بها ذكر سبب الجُثُو " (٣) .

وقال القرطبي : " وقرأ يعقوب الحضرمي (كُلُّ أمة) بالنصب على البديل من (كل) الأولى ؛ لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى ، إذ ليس في حثوها شيء من حال شرح الجُثُو كما في الثانية من ذكر السبب الداعي إليه " (٤)

وقد ذكر ابن عصفور ما يفيد بأن عطف البيان يكون أوضح من متبوعه في قوله : " وقد يجوز استعمال عطف البيان في سائر المعارف ، ولذلك أجاز النحويون في مثل : مررت بهذا الرجل ، أن يكون الرجل نعتاً وعطف بيان ، فَمَنْ حَمَلَهُ على عطف البيان ؛ فسبب ذلك جموده ، ومن جعله نعتاً لحَظَّ فيه معنى الاشتقاق ، وجعل قوله : الرجل بعد هذا بمنزلة الحاضر المشار إليه ، فإن قيل : فقد زعمت أن عطف البيان أخص من النعت ، وقد أجزت في الرجل ، وهو معرف بالالف واللام أن يكون عطف بيان على هذا ، والمشار أعرف مما فيه الألف واللام ، فالجواب : إنَّ الألف واللام لما كانت للحضور ساوى المعارف بها المشار إليه في التعريف ، وزاد عليه بأن المُشار لا يعطى جنس المشار إليه ، والرجل يعطى فيه

(١) سورة الجاثية : الآية (٢٨) .

(٢) القراءة في البحر المحيط لأبي حيان - تح الشيخ / عادل عبد الموجود وزملائه ٨ / ٥٠ - ط / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، والدر المصون للسمين الحلبي - تح / أحمد محمد الخراط ٩ / ٦٥٥ - ط / دار القلم - دمشق .

(٣) حاشية الصبان ٣ / ٨٩ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦ / ١٧٠ - مراجعة د / محمد إبراهيم الحفناوى - ط / دار الحديث - القاهرة - ط / الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

الألف واللام الحضور ، ويعطى هو أن الحاضر من جنس الرجال ، فصار المشار إذن أعرف من هذا ، فإن قيل : فإذا قدرته أعرف من (هذا) فكيف أجزت أن يكون نعته ، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت ؟ فالجواب : أنك إذا قدرته نعتاً فلا بد أن تكون الألف واللام للعهد ... وكأنك قلت : مررتُ بهذا الرجل وهو الرجل الذى بينى وبينك فيه العهد ، ولا تجعل الألف واللام على ذلك إذا قدرته عطف بيان ، بل تجعلها للحضور ، وهذا الذى ذكرته ، هو معنى كلام سيبويه " (١) .

وما ذكره ابن عصفور هو قول النحاة فى (مررت بهذا الرجل) إن الرجل عطف بيان (٢) ، وهو قول الزجاج (٣) ، وابن جنى (٤) ، وابن السيد (٥) ، والسهيلي (٦) ، واختيار ابن مالك (٧) .

وقال السهيلي : " وإن سماه سيبويه صفة ، فمذهبه التسامح فى هذه التوابع كلها ، وقد سمي التوكيد ، وعطف البيان صفة فى غير موضع ، وقد عرف مذهبه فى ذلك (٨) .

تعقيب :

- (١) شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ .
- (٢) ينظر : ارتشاف الضرب م ٤ / ١٩٤٤ .
- (٣) ينظر : معنى اللبيب ٢ / ٧٥٠ .
- (٤) ينظر : معنى اللبيب ٢ / ٥٧٠ .
- (٥) ينظر رأيه فى : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢١ ، والمغنى ٢ / ٥٧٠ .
- (٦) قال فى نتائج الفكر ص ٢١٤ : " وكذلك المبهم عندى أيضاً لا ينعى إنما يبين بالجنس الذى يشير إليه كقولك : هذا الرجل ، فالرجل تبين لـ (هذا) أى عطف بيان ، وتبينه بالجنس الذى يشير إليه أكد من تحليته بالنعت " .
- (٧) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٢١ .
- (٨) ينظر : ارتشاف الضرب م ٤ / ١٩٣٤ .

يتضح مما سبق من أقوال النحويين أن عطف البيان من شرطه أن يكون أعرف من متبوعه ، أو يكون معه زيادة بيان عن متبوعه ، وهذا هو رأى إمام النحاة سيبويه - رحمه الله - ومن تبعه من أن عطف البيان يكون فى الجوامد ، كما أن النعت يكون فى المشتقات ، أو ما يجرى مجراها وهما يفيدان التوضيح إذا كان المتبوع معرفة ، والتخصيص إذا كان المتبوع نكرة ، وهناك بعض الأمثلة أو المواضع يصلح فيها التابع أن يكون عطف بيان ولا يصلح أن يكون نعتاً كما فى نحو : مررت بهذا الرجل ، من مجئ تابع اسم الإشارة محلى بأل ، وهو اسم جامد ، وفى هذا يقول ابن مالك : فلو كان نعتاً حين يتبع اسم الإشارة لكان نعتاً حين يتبع غيره كقولك : رأيت شخصاً رجلاً ، وأنت لا تريد إلا كونه رجلاً لا امرأة ولا خلاف فى امتناع كونه فى هذه الصورة نعتاً ، فيجب ألا يكون فى غيرها نعتاً ، وإلا لزم عدم النظر ، أعنى جعله اسماً واحداً نعتاً لبعض الأسماء دون بعض ، مع عدم اختلاف المعنى " (١) .

وتبع ابن هشام ابن السيد وابن مالك حين قال : " من الخطأ فى الثانى قول كثير من النحويين فى نحو : مررت بهذا الرجل ، إن الرجل نعت ، قال ابن مالك : أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً فى ذلك (٢) وقد هدى ابن السيد إلى الحق فى المسألة ، فجعل ذلك عطفًا لا نعتاً " (٣) .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢١ .

(٢) قال فى شرح التسهيل ٣ / ٣٢١ (ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه وهو غير صحيح) .

(٣) مغنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٥٧٠ .

المبحث الثانى

جواز الرفع والنصب لعطف البيان المفرد

التابع لمنادى مبنى

ويمتنع ضمه من غير تنوين

التوجيه :

إذا أفرد عطف البيان، وتبع منادى، نصب بعد المنصوب ، نحو : يا أخانا زيّداً ، ونصب ، ورفع بعد المضموم ، نحو : يا غلام بشرًا وبشرًا كما تفعل بالنعته لأنهما يجريان مجرى واحدًا ، ولو قصد الإبدال تعين ضم زيد ، وبشر ، فإنهما عند قصد الإبدال فى حكم ما باشر حرف النداء ، وكل ما يصلح للعطفية والبديلية ، وكان فيه زيادة بيان فجعله عطفًا أولى من جعله بدلًا (١) .

جاء فى شرح المفصل : " فأما عطف البيان فنحو : يا هذا زيّد وزيّداً ، ترفع على اللفظ ، وتنصب على الموضع ، فهو كالنعت يعمل فيه العامل ، وهو (يا) لا على تقدير مباشرة حرف النداء بخلاف البديل ، فإن العامل يعمل فيه على تقدير أن يحل محل الأول ، ويباشر حرف النداء ، فلذلك نقول : يا هذا زيّد بالضم لا غير ، لأن تقديره : يا زيّد ، وتقول فى المضاف : يا هذا ذا الجمّة ، تنصب لا غير فى البديل وغيره فاعرفه " (٢) .

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٧ ، وينظر : تمهيد القواعد م ٧ / ٣٣٨٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨ .

وفى شرح التسهيل : " إذا افرد تابعاً لمنادى ، ويعنى بالإفرد ألا يكون مضافاً ، فإنه ينصب بعد منصوب نحو : يا أخانا زيداً ... وينصب ويرفع بعد مضموم نحو : يا غلام بشرّاً وبشراً ، ولو جعل بدلاً ، تعين بناؤه على الضم" (١) .

وفى تمهيد القواعد ذكر صاحبه التوجيه في تقييد تابع المنادى بالإفرد لجواز الرفع والنصب ، فقال : " وإنما قيد التابع للمنادى بالإفرد .. تحرراً من أن يكون مضافاً ، فإنه إن كان مضافاً وجب نصبه ، وإن كان المنادى الذى هو متبوعه مضموماً كما عرفت ذلك فى باب النداء وتوابعه " (٢) .

التعقيب :

من خلال ما سبق تبين أن عطف البيان المفرد التابع لمنادى مبنى يجوز فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضع ، وهو فى ذلك مخالف لمتبوعه المبنى على الضم ، وهو فى ذلك يشبه النعت المفرد ، والمعطوف عليه ، فيجوز فيهما الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع فى نحو : يا زيدُ الظريف والظريف ، و يا زيد والحريث ، والحريث .. كما تقول : قام زيد الطويل (٣) .

ورود عطف البيان :

عطف البيان أكثر استعماله فى أسماء الأعلام ، إذ جرت على الكنى فى الإعراب كما فى نحو : قام أبو حفصٍ عمرُ ، أو فى الألقاب إذا جرت على الأسماء

(١) شرح التسهيل للمرادى ص ٧٩٨ .

(٢) تمهيد القواعد لناظر الجيش م ٧ / ٣٣٨٣ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٩ ، ٢ / ٢ .

كما في نحو : هذا سعيدٌ كُرُرٌ^(١) ، أو في الألقاب إذا جرت على الكنى كما في نحو : قام أبو حفص قُفَّةً^(٢) ، فإذا اجتمع اللقب المفرد مع الاسم المفرد ، فمذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز فيهما إلا إضافة الاسم إلى اللقب فتقول : جاءني سعيد كُرُرٍ بالإضافة ، وذهب الكوفيون ، وبعض البصريين إلى جواز الإضافة ، وإلى جواز اتباع اللقب للاسم في الإعراب ، ومثال الاتباع : جاء سعيدٌ كُرُرٌ ، ورأيت سعيداً كُرُرًا ، ومررت بسعيدٍ كُرُرٍ ، وذكر ابن مالك فيه جواز القطع إلى النصب على إضمار أعنى ، وإلى الرفع على إضمار هو^(٣) .

جاء في شرح التسهيل : إذا كان للشخص اسم ولقب ، وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قُدم الاسم ، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلاً ، أو قطع بنصب على إضمار أعنى أو يرفع على إضمار مبتدأ ، فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيهما على كل حال ، مركبين كانا كعبد الله أنف الناقة ، أو مركبًا ومفردًا كعبد الله قفة ، وزيد عائذ الكلب ، أو مفردين كسعيد كُرُرٍ^(٤) .

وقال ابن هشام في الاسم واللقب المفردين عند اجتماعهما : " فإن قلت : يا سعيدُ كُرُرُ بضم (كُرُرٌ) وجب كونه بدلاً وامتنع كونه بيانًا ؛ لأن البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل ، و(كُرُر) إذا نودي ضم من غير تنوين " ^(٥) .

(١) الكرز : هو في الأصل خُرَجُ الراعى ، ويطلق على اللئيم ، والحائق . ينظر : حاشية

الخضري على ابن عقيل ١ / ٨٦ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ١ / ٢٩٧ .

(٣) ارتشاف الضرب م ٢ / ٩٦٥ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ١٧٣ .

(٥) شرح شذور الذهب ص ٤٤٥ .

فيتضح من نص ابن هشام أن (كرز) بالضم كونه بدلاً ويمتنع أن يكون عطف بيان، فإن كان عطف بيان جاز فيه الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع .

ويرى الرضى عدم وجود فرق بين بدل الكل من الكل ، وبين عطف البيان فقال : " أنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جليّ بين بدل الكل من الكل ، وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البديل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان إلا البديل ، بل قال^(١) : أما بدل المعرفة من النكرة فنحو : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه " (٢) .

وقال في موضع آخر : " عطف البيان من جملة بدل الكل من الكل ما يكون الثانى فيه موضعاً للأول ؛ وذلك إما بأن يكون لشيء اسمان هو بأحدهما أشهر من الآخر ، وإن لم يكن اخص منه نحو قوله من الرجز (٣) : أقسم بالله أبو حفصٍ عمر (٤) .

مع أن العلامة الرضى ذكر فى باب عطف البيان ما قاله العلماء من وجود فرق بين عطف البيان، والبديل ، ويظهر جليّاً فى باب النداء، وذكر قول ابن الحاجب قال : " إنما قلت (فى مثل) إشارة إلى أن الفرق يقع فى غير هذا الباب

(١) الكتاب ٢ / ١٤ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٣٩٦ .

(٣) سبق الحديث عنه فى تمهيد عطف البيان .

(٤) شرح الكافية ٢ / ٣٩٩ .

أيضاً كقولك : يا أخانا الحارث ، ولا يجوز لو جعل بدلاً لعدم جواز : يا الحارث ، وكذا : يا غلام زيد وزيداً ، ولو جعل بدلاً لوجب الضم " (١) .

مع أن النحويين قد وضعوا قاعدة توضح الفرق بينهما وهى : " أن كل عطف بيان يصح أن يعرب بدل كل من كل ، لما فى البدل من تقرير معنى الكلام ، وتوكيده بكونه على نية تكرار العامل إلا إذا امتنع إحلاله محل الأول ، فإنه يتعين كونه عطف بيان ، ولا يعرب بدلاً " (٢) .

(١) شرح الكافية ٢ / ٤١٤ .

(٢) ينظر : شرح قطر الندى - تح / محمد محيى الدين عبد الحميد ص ٢٩٦ ، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى - تأليف / عبد الله بن صالح الفوزان ص ٢٩٩ - ط / دار ابن الجوزى - المملكة العربية السعودية - الرياض ، القاهرة - ط / الثانية ١٤٣٣ هـ .

الفصل الرابع

باب البديل

تمهيد :

البديل في اللغة: العوض^(١)، والغرض منه في النحو : الإيضاح والبيان^(٢) ، وأقسامه أربعة : بديل الشيء من الشيء ، وبديل البعض من الكل ، وبديل الاشتمال وبديل الغلط ، والبديل تابع للمبديل منه في إعرابه ، ولكنه في تقدير جملة أخرى ، كما ذلك في عطف النسق ؛ لأنك قلت في البديل : قام زيد أخوك ، فكأنك قلت : قام زيد قام أخوك ، فهاتان جملتان في التقدير ، وإذا قلت في العطف : قام زيد وعمرو ، فكأنك قلت : قام زيد وقام عمرو ، فهاتان جملتان أيضاً^(٣) .

وبديل الشيء من الشيء أو بديل الكل من الكل ، هو : أن الاسم الثاني هو الاسم الأول بعينه ، لا يخالفه في شيء ، بل جئ به مبيناً للأول ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَمَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١٠٠﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٤) ، فقوله تعالى : (صراط الذين) بديل من الأول ، وهما لمسمى واحد ؛ لأن الصراط الثاني هو الصراط الأول ، وبديل البعض من الكل وشرطه : أن يكون الثاني فيه بعضاً للمبديل منه^(٥) ولا بد أن يكون فيه ضمير يعلقه بالمبديل منه إما ظاهراً نحو قوله تعالى :

(١) المحرر في النحو م ٢ / ٩٨٥ .

(٢) ينظر : أسرار العربية ص ٢٨٩ ، والمحرر م ٢ / ٩٨٥ .

(٣) ينظر : حاشية المحرر للمحقق م ٢ / ٩٨٥ .

(٤) سورة الفاتحة : الآيتان (٦ - ٧) .

(٥) المحرر في النحو م ٢ / ٩٨٧ .

﴿ وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الشَّرَايِطِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾^(١) ، وإما مقدراً نحو قوله تعالى:
﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ غَبِيبٌ ﴾^(٢) ، فد (من استطاع) بدل من
(الناس) وتقديره : (من استطاع سبيلاً منهم) ، فحذف الضمير للعلم به^(٣) .

وبدل الاشتمال لا يكون إلا مصدرًا ، ولا بد أن يكون فيه ضمير عائد على
المبدل منه ، وسمى بدل اشتمال ؛ لأنه يشتمل على المعنى المقصود بالإخبار ،
تقول : (نفعني عبد الله علمه) فعلمه بدل من (عبد الله) وهو مصدر ، وقد
اشتمل على معنى الكلام الذي قصدت الإخبار به ، إذ لا ينفكك إلا علم عبد الله ،
والهاء في (علمه) عائدة على (عبد الله) .

وبدل الغلط ، وهو لا يجرى في كلام فصيح ، وإنما تغلط العرب فتريد أن
تنطق بشيء ، فتغلط على غيره ، فتأتى به ، ثم تتبعه مقصودهم ، فيقولون :
مررت بزيد عمرو ، كان مرادهم : مررت بعمره ، فغلط على زيد فجاء مقدماً ثم
أتبعه عمراً على سبيل الغلط^(٤) ، ومثل هذا البديل لا يكون في القرآن ، ولا في شعر
؛ لأن القرآن أنزله مَنْ لا يجوز عليه النسيان والغلط ، والشاعر لا يعمل قصيدة
حتى ينظر فيها .

والبديل يجوز فيه بدل المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة ، والمظهر
من المضمَر ، والمضمَر من المظهر .

(١) سورة البقرة : الآية (١٢٦) .

(٢) سورة آل عمران : الآية (٩٧) .

(٣) أسرار العربية ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٤) ينظر : المحرر م ٢ / ٩٩٠ - ٩٩٢ بتصرف .

والكوفيون لا يجيزون بدل النكرة من المعرفة حتى يُوصف ،
قال تعالى : ﴿لَسْنَا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ (١) وعند البصريين جائز (٢) .
وهذا الفصل يشتمل على مبحثين :

(١) سورة العلق : الآيتان (١٥ - ١٦) .

(٢) شرح اللمع في النحو للضريير ص ١١٢ .

المبحث الأول

لا يجوز إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم ومن ضمير المخاطب بدل كل من كل

فلا يقال : مررت بى زيد .

ولا يقال : مررت بك زيد .

التوجيه :

يجوز بدل المضمرة من الظاهر ، والظاهر من المضمرة مع ضمير الغيبة ، تقول فى بدل المضمرة من الظاهر : مررت بزيد هو ، فـ (هو) بدل من زيد فى موضع جر .

وتقول فى بدل الظاهر من المضمرة : مررت به زيد ، فزيد بدل من الهاء (الضمير) فى (به) التى فى موضع جر (١) .

وجاز هذا الإبدال مع ضمير الغيبة ؛ لأن الضمير يصلح لكل واحد ، فهو يفيد العموم أى يشمل زيد وغيره من الأناسى على الخلاف مع ضمير المخاطب أو المتكلم فهما يفيدان الخصوص ، وأن الغرض من البديل هو البيان والتوضيح ورفع اللبس ، فالإتيان بالاسم الظاهر بعد ضمير الغيبة لرفع اللبس ؛ لأن هذا الضمير كما سبق يفيد العموم والشيع ، وضمير المتكلم لا يصلح إلا للمتكلم ، وضمير المخاطب لا يصلح إلا للمخاطب ، ولا يصلح لغيره (٢) ، فهما فى غاية الوضوح والبيان .

(١) ينظر : المحرر فى النحو م ٢ / ٩٨٧ .

(٢) ينظر : المقتصد م ٢ / ٩٣٠ - ٩٣١ .

ونجد علماء العربية القدامى قد تحدثوا عن إبدال الظاهر من ضمير الغائب ، ولم يتحدثوا عن ضمير المتكلم والمخاطب لوضوحهما (١) ، ومن هؤلاء ابن السراج فقد قال : " وأما إبدال الظاهر من المضمَر ، فنحو قولك : مررت به زيد ، وبهما أخويك ، ورأيت الذى قام زيداً ، تبدل زيداً من الضمير الذى فى (قام) (٢) .

ولكن من جاء بعدهم من النحويين تحدثوا عن ضمير المتكلم والمخاطب من حيث الإبدال ومنعه .

فذكر ابن يعيش أن الإبدال من الضمائر جائز إلا من ضمير المتكلم والمخاطب ، فقال : " فلا يحسن البديل من كل واحد منهما عند أكثر النحويين ، لو قلت : مررت بك زيد أو مررت بى زيد أو بى المسكين كان الأمر لم يجز شىء من ذلك ؛ لأن الغرض من البديل البيان ، وضمير المخاطب والمتكلم فى غاية الوضوح ، فلم يحتج إلى بيان " (٣) .

فابن يعيش يمنع الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب ورد جواز الإبدال عند الأخفش من ضمير المخاطب فقال: "وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفش (٤) واحتج بقوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ (٥) ، فقوله (الذين خسروا أنفسهم) عنده بدل من الكاف والميم ، وهو ضمير

(١) تحدث المبرد في المقتضب ٤ / ٢٩٦ عن الغائب فقال : " فأما المضمَر والمظهر فكقولك : زيد مررت به أخيك " ، والمجاشعي تحدث عن البديل ، ولم يفصل في شرح عيون الإعراب ص ٢٢٧ قال : " وبديل المظهر من المضمَر ، وبديل المضمَر من المظهر " .

(٢) الأصول لابن السراج ٢ / ٤٧ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ٧٠ .

(٤) معانى القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة - تح د / هدى محمود قراعة

١ / ٢٩٣ - الناشر / مكتبة الخانجي - القاهرة - ط / الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

(٥) سورة الأنعام : الآية (١٢) .

المخاطبين ، ولا دليل قاطع في ذلك ؛ لأنه يحتمل أن يكون (الذين خسروا أنفسهم) مبتدأ مستأنفاً ، وخبره (فهم لا يؤمنون) (١) .

فاين يعيش يحمل الاسم الظاهر بعد ضمير المخاطبين على الاستئناف ، ولكن غيره من النحويين جوز الإبدال واشترط شرطاً هو إفادة الإحاطة، ومنهم من جوزه ولم يشترط إفادة الإحاطة ولكنه قليل ، فالإحاطة نحو قوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ (٢) ، وكقولهم : جنئكم كبيركم وصغيركم ، ونحو : أكرمتكم أصاغركم وأكابرکم (٣) .

ومنه قول الشاعر :

فما برحت أقدامنا في مقامنا . : ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا (٤)

أما في غير الإحاطة فلا يجوز ، وعدّ من القليل .

ومنه قول الشاعر :

(١) شرح المفصل ٣ / ٧٠ .

(٢) سورة المائدة : الآية (١١٤) .

(٣) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٥٨ ، وشرح التسهيل للمرادى

ص ٨٠٦ ، والمساعد ٢ / ٤٣٢ .

(٤) البيت من الطويل لعبيدة بن الحارث المطلبي - رضى الله عنه - يريد نفسه وعلياً وحمزة -

رضى الله عنهم - وكان الشاعر أمير المسلمين في بدر فقطعت رجله ، والمعنى : مازلنا

ثلاثتنا في ثبات حتى أوردنا الأعداء حياض المنايا . والشاهد في البيت (ثلاثتنا) فإنه بدل

، وهو اسم ظاهر من ضمير الحاضر ، وهو (نا) في مقامنا بدل كل من كل ، وإنما جاز

لإفادته فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول . والبيت ورد ذكره في شرح التسهيل ٣ / ٣٣٤ ،

والبحر المحيط لأبى حيان - تح / عادل أحمد عبد الموجود وزميله ٣ / ١٥١ - ط / دار

الكتـاب العلمـية - بيروت -

ط / الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، والتصريح ٢ / ٢٧٢ ، وشرح الأشموني ٣ / ١٢٩ .

أنا سيف المغيرة فاعرفوني .: حميدًا قد تذرّيت السناما (١)
 وقد رده البصريون على أن (حميدًا) منصوب على الاختصاص (٢) .
 وقد ذكر الأشموني أن فيما لم يكن فيه معنى الإحاطة فالعلماء فيه على
 مذاهب :

الأول : المنع ، وهو مذهب جمهور البصريين .

والثاني : الجواز ، وهو الأخفش والكوفيين .

والثالث : أنه يجوز في الاستثناء في نحو : ما ضربتكم إلا زيدًا ،
 ونسب إلى قطرب (٣) ، أو كان بدل بعض نحو قوله تعالى :
 ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ (٤) ، أو بدل
 اشتمال نحو : كأنك ابتهاجك استمالا (٥) أي فرحك استمال القلوب إليك (٦) .

(١) البيت من الوافر لحميد بن مجدل الكلبى ، وروى بلفظ العشيبة بدل المغيرة ورد ذكره في شرح
 جمل الزجاجى ١ / ٢٩١ ، والمساعد ٢ / ٤٣٢ ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب
 للبغدادى - تح / محمد نور الحسن وآخرين ٤ / ٢٢٣ - ط / دار الكتب العلمية - بيروت
 ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . والشاهد فيه (حميدًا) بدل من الياء في (فاعرفوني) لبيان الاسم

(٢) ينظر : شرح التسهيل للمرادى ص ٨٠١ .

(٣) ينظر : الهمع ٣ / ١٥١ .

(٤) سورة الأحزاب : الآية (٢١) .

(٥) ينظر : شرح الأشموني ٢ / ١٢٩ .

(٦) حاشية الصبان ٣ / ١٢٩ .

حجة المانعين للمبدل تتضح في أمرين :

الأول : أن البدل ينبغي أن يفيد ما لم يفده المبدل منه ، ومن ثمَّ لم يجز : مررت بزيد رجل ، وإفادة بدل البعض ، والاشتغال والغلط ذلك ظاهرة لأن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول ، وأما بدل الكل فمدلوله الأول ، فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين ، أي : المتكلم والمخاطب ، وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص في التعريف من المبدل منه ، فيكون أنقص في الإفادة منه ، إذ المدلولان واحد ، وفي الأول زيادة تعريف (١) .

والأمر الثاني : أن ضمير المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح ولا يدخلهما لبس ، أما ضمير الغيبة فقد يدخله اللبس ، ويكون ذلك على حسب ما يعود عليه ؛ فإن عاد على ملبس كان مثله ، فيمتنع نعته إذا عاد على ملبس كما امتنع نعت ضمير المتكلم والمخاطب (٢) ، ولكن يجوز الإبدال من ضمير الغائب ؛ لأنه يدل على العموم والشمول ، ولا يجوز الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب لاختصاصهما .

حجة من جواز الإبدال :

استدل على جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب بالقياس والسماع ، فأما القياس فعلى الإبدال من ضمير الغائب ، فإنه يجوز الإبدال منه بدل كل من كل ، وضمير الغائب لا يدخله لبس ، ولهذا منعوا من نعته ، فلو كان القصد بالبدل إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغيبة كما امتنع نعته ، فإذا ثبت جوازه حيث لا لبس ، لم ينكر مجيئه من ضمير المتكلم والمخاطب .

(١) شرح الكافية ٢ / ٤٠٩ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ .

أما السماع فاستدل بما جاء من القرآن الكريم بالآيتين السابقتين من سورة المائدة ، وسورة الأنعام وبما جاء من قول الشاعر : أنا سيف العشيرة ... بما يفيد مجيء الإبدال من ضمير المخاطب والمتكلم ^(١) .

الرد على من جوز الإبدال :

ردّ البصريون على من جوز الإبدال أن ما جاء به من قياس على ضمير الغيبة فهذا قياس فاسد ؛ لأن نعت ضمير الغيبة لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس بل امتنع من حيث ناب مناب ما لا ينعى ، وهو الظاهر المعاد ، ألا ترى أن قولك : لقيت رجلاً فضربت ، الهاء نائبة مناب قولك : فضربت الرجل ، وأنت لو قلت : فضربت الرجل العاقل ، لم يجز ، فكذلك لم ينعى ما ناب منابه ، وما جاء من السماع لا حجة فيه لاحتمال أن يكون محمولاً على الاستئناف وعلى إضمار فعل ينصب ما بعده على المدح أو الاختصاص ، وما ورد فيه الاحتمال لا حجة فيه ^(٢) .

تعقيب :

من خلال ما تقدم من آراء للمانعين لبدل الاسم الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب ، والمجوزين لهذا البدل أن البدل إذا أفاد معنى الإحاطة ، ونُزل منزلة التوكيد بكل جاز هذا البدل ^(٣) ، وليس القصد من البدل إزالة لبس يحصل في ضمير المخاطب أو المتكلم ؛ لأن كل واحد منهما معلوم ، ولكن قد تكون صفة

(١) ينظر : شرح الجمل للزجاجي ١ / ٢٩٠ .

(٢) المرجع السابق ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، وشرح التسهيل للمرادى ص ٨٠١ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٥١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٤ .

أحدهما مجهولة ، فيجاء بالبدل ليبين تلك الصفة كما في قوله تعالى : ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾^(١) الآية الشريفة ، أو اسم أحدهما مجهول كما في قول القائل : أنا سيف العشيرة ...^(٢) فإن لم يكن في البدل معنى الإحاطة جاز على قلة ، والدليل على ذلك قول أبي موسى الأشعري^(٣) - رضى الله عنه^(٤) : " أتينا النبي ﷺ نفرًا من الأشعريين " ^(٥) .

ومنه قول الشاعر ^(٦) :

بكم قريشًا كُفينا كلَّ مُعضلةٍ . : . وَأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا ^(١)

(١) سورة الأنعام : الآية (١٢) .

(٢) تمهيد القواعد م ٧ / ٣٤٠٥ .

(٣) أبو موسى الأشعري هو : عبد الله بن قيس بن سليم ، توفي سنة ٤٤ هـ ، صحابي من الشجعان الولاة الفاتحين ، وأحد الحكمين الذين رضى بهما على ومعاوية في حرب صفين ترجمته ورد ذكرها في : الاستيعاب في معرفة الأصحاب للحافظ بن عبد البر - تح / عادل مرشد ١ / ٤٣٢ - دار الإعلام - الأردن - ط / الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، وفي غاية النهاية ١ / ٣٩٦ .

(٤) في صحيح البخارى كتاب المغازى ٣ / ١٧٠ - تح / محب الدين الخطيب - ط / الأولى ١٤٠٠ هـ - ط / المطبعة السلفية .

(٥) قال ابن مالك : " في قول أبي موسى (أتينا) شاهد على ما ذهب إليه الأخفش من جواز أن يبدل من ضمير الحاضر بدل كل من كل فيما لا يدل على إحاطة " . ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - تح / طه محسن ص ٢٦١ - ط / مكتبة ابن تيمية - ط / الثانية ١٤١٣ هـ .

(٦) البيت من البسيط غير منسوب إلى قائل معين في شرح شذور الذهب لابن هشام - تح / محمد محيى الدين عبد الحميد ص ٤٥٠ - ط / دار الطلائع - القاهرة ، والتصريح ٢ / ١٦١ ، والشاهد فيه (بكم قريش) أبدل (قريش) من ضمير المخاطبين المجرور محلاً بالياء .

هذا بدل كل من كل عند بعض النحويين لورود السماع به عن العرب من غير أن يدل على الإحاطة ، وهذا النوع محل خلاف عند النحويين ، والرأى يجوز البديل إن أفاد الإحاطة لمجيئه فى القرآن والشعر ، وإن لم يفد ، جاز على قلة فيما سمع ، ولا يقاس عليه ، وعليه لا يقال : (مررتُ بى زيدِ) ، ولا (مررتُ بكَ زيدِ) .

المبحث الثاني

بدل البعض وبدل الاشتمال

امتناع البدل فيهما يتوقف على امتناع التركيب المشتمل على المبدل منه .
فلا يقال : أسرجت القوم دابتهم ، ولا : قطعتُ زيْدًا أنفه ، ولا : أعجبنى
عبدُ الله غلامه .

التوجيه :

بدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال يشترط في صحة البدل منهما أن
يصح تقدير العامل في كل من البدل والمبدل منه على حدة ، فيصير الكلام جملتين
يصح الاستغناء بكل واحدة منهما ، وإلا امتنع البدل ، وعلى هذا يصح أن نقول في
جَدَعْتُ أنفه ، وكان الاكتفاء بكل واحدة من الجملتين سائغاً (١) .

ويصح أن نقول: سُرِقَ عبدُ الله ثوبه أو فرسه ، فيجوز أن نقول : سرق
عبد الله ، وأنت تعنى الثوب أو الفرس (٢) ، ويصح أن نقول : سُرِقَ ثوبُ عبدُ الله
أو فرسه ، فيجوز استعمال الأول وحده على حدة ، ويكون الثانى مفهوماً منه أى
يصح الاستغناء بالمبدل منه عن البدل (٣) ، ويفهم الثانى منه فى بدل البعض ،
وبدل الاشتمال ، وصحة مجيء البدل يرجع إلى تراكيب الجمل ، جاء فى شرح جمل
الزجاجى : " وعلى هذا يجوز : أعجبنى عبدُ الله حُسْنُه ؛ لأنه قد يجوز أن نقول :
أعجبنى عبدُ الله ، وأنت تعنى الحُسْن ، ولا يجوز أن نقول : أعجبنى عبد الله
غلامه ؛ لأنه لا يجوز أن نقول : أعجبنى عبد الله وأنت تعنى الغلام ؛ لأنه لا يفهم

(١) ينظر : تمهيد القواعد م ٧ / ٣٤٠٥ - ٣٤٠٦ .

(٢) شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٨٢ .

(٣) ينظر : الارتشاف م ٤ / ١٩٦٦ .

من الأول ... لا تقول : أسرجتُ القوم دابتهم ، وإن كان معلوماً من قولك : أسرجتُ القوم ، أنك إنما تقصد الدابة ؛ لأنه لا يجوز : أسرجتُ القوم ، وأنت تعنى الدابة " (١)

وذكر الرضى أن في بدل الاشتمال أن يكون المبدل منه مجملاً ، ولا يستفاد منه معيناً ، حتى تكون النفس مشتاقة إلى البديل لمعرفة التفاصيل ، ووضح ذلك بذكر ما لا يجوز فقال : " ولا نقول في بدل الاشتمال ، نحو : قتل الأمير سيأفه ، وبني الوزير وكلاؤه ؛ لأن شرط بدل الاشتمال ألا يستفاد هو من المبدل منه معيناً ، بل تبقى النفس مع ذكر الأول مشتاقة إلى البيان للإجمال الذي فيه ، وهنا الأول غير مجمل ؛ إذ يستفاد عرفاً من قولك : قتل الأمير ، أن القاتل سيأفه ، وكذا في أمثاله ، فلا يجوز مثل هذا الإبدال " (٢) ، ووضح ناظر الجيش نقلاً عن ابن عصفور صحة مجيء بدل البعض حيث قال : " ولو قلت : قطعت زيداً أنفه ، لم يجز ؛ لأنك لو قلت : قطعت زيداً وقطعت أنفه لم يكن الاكتفاء بالجملة الأولى سائغاً . ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : قطعت زيداً وأنت تريد جدعت أنفه ، ويجوز أن تقول : ما أفصح زيداً لسانه ؛ لأنك تقول : ما أفصح زيداً ، ما أفصح لسانه ، فيحصل الاكتفاء بكل من الجملتين ، ولو قلت : ما أفصح كلام زيد لسانه ، لم جز ذلك ؛ لأنك لو قلت : ما أفصح كلام زيد ما أفصح كلام لسانه ، لم يكن الاكتفاء بالجملة الثانية سائغاً ، ألا ترى أنك لا تقول : ما أفصح كلام لسان زيد ، وإنما تقول : ما أفصح كلام زيد ، أو ما أفصح من زيد " (٣)

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٨٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢ / ٤٠٢ .

(٣) تمهيد القواعد م ٧ / ٣٤٠٦ .

وعقب ناظر الجيش بخلاصة أوجز فيها صحة مجيء بدل الاشتمال بقوله :
" والحاصل : أن الاستغناء بالمبدل منه عن البديل شرط لصحة بدل الاشتمال ، ولا
يمكن الاستغناء المذكور إلا إذا كان المبدل منه لا سبب له في حصول المعنى الذى
دلَّ عليه العامل فيه للبديل ، فإذا كان كذلك صح بدل الاشتمال كقولك : أعجبنى زيد
علمه أو ثوبه أو فرسه ، فإن الموجب لإعجاب هذه الثلاثة إنما هو اعتناء زيد
وإصلاحه لها بخلاف قولك : أعجبنى زيد أبوه ، فإن صلاح الأب المقتضى
للإعجاب لا مدخل لزيد فيه إنما الأب مستقل به " (١) .

وقد صرح ابن الناظم بما يفيد أن صحة مجيء بدل الاشتمال تتوقف على
صحة الاستغناء بالمبدل منه عن البديل ، وأن مرجع ذلك يتوقف على ما يستلزم
معنى فى المتبوع يفهم منه عند حذف البديل أو الاستغناء عنه ، ويحسن تقديره ،
فإن لم يحسن تقديره عند حذف البديل عدَّ ذلك من بدل الإضراب ، وقد ذكر ذلك فى
شرح الألفية فقال : " ولا بد فى بدل الاشتمال من رعاية أمرين : أحدهما : إمكان
فهم معناه مع الحذف كما فى قولك : أعجبنى زيد علمه ، وأدبه ، فإن ذكر زيد
يشتمل على علمه ، وأدبه اشتمالاً يفهم معناه فى الحذف ؛ ومن ثم امتنع ، نحو :
عقلت زيداً بغيره ؛ لأن ذكر زيد لا يشتمل على البعير ، ولا يشعر به .
والأمر الآخر : حسن الكلام على تقدير حذفه ، ومن ثم امتنع نحو :
أسرجتُ زيداً فرسه ؛ لأنه وإن فهم معناه فى الحذف لا يحسن استعمال مثله ، وإن
جاء شىء منه حمل على الإضراب أو الغلط" (٢) .

وعدَّ المرادى عدم الاستغناء بالمبدل منه من بدل الإضراب فى نحو : زيد
أخوه (٣) .

(١) تمهيد القواعد م ٧ / ٣٤١٥ .

(٢) شرح الألفية ص ٥٥٥ .

(٣) شرح التسهيل للمرادى ص ٨٠٢ .

تعقيب :

من خلال ما سبق تبين أن صحة مجيء بدل البعض أو بدل الاشتمال يرجع إلى صحة تراكيب الجمل المشتمل عليها المبدل منه والبدل ، ويحسن تقدير كل جملة منهما على حدة مع نفس العامل ، وعليه لا يقال : قطعت زيذاً أنفه ، ولا أسرجت القوم دابتهم ، لعدم صحة الاستغناء بالمبدل منه ، وهو ما قال به ابن عصفور ، وابن الناظم، وناظر الجيش، وفيما جاء من بدل الاشتمال يحمل على الإضراب ، وهو ما اختاره المرادى تبعاً لابن الناظم ، فقولهم : قطعت زيذاً أنفه ، فأأنفه بدل إضراب لا بدل بعض ، وأسرجت القوم دابتهم ، فدابتهم بدل إضراب ، وأعجبنى عبد الله غلامه أو أخوه ، فغلامه أو أخوه بدل إضراب . وهو ما أرجحه .

الخاتمة

بعد الحمد لله والثناء عليه ، والصلاة والسلام على نبينا المختار عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ، وبعد هذه الرحلة الممتعة (فيما لا يقال في باب التوابع) أبرز أهم النقاط التي توصلت إليها :

* عند توكيد ضمير الرفع بالنفس والعين من ألفاظ التوكيد المعنوي من غير الإتيان بالضمير المنفصل قبلهما يؤدي إلى اللبس بين التوكيد ، والفاعل في نحو : جاءت نفسها ، فلا ندري ما المراد من نفسها أي توكيد أو فاعل ؟ وهذا قبيح ، ولا يتكلم به على اللغة الفصحى .

* كلا وكلتا من ألفاظ التوكيد المعنوي ، لا تأتي مع الأفعال التي تدل على المشاركة مثل : (اختصم - اقتتل) وذلك لعدم الفائدة ، ولعدم وروده عن العرب ، وعليه لا يقال : اختصم الرجلان كلاهما ، فالتوكيد بها يُؤتى به لرفع توهم إرادة بعض ما وضع له اللفظ، فلا يصح : اختصم أحد الرجلين دون الآخر .

* النعت يكون دون المنعوت في التعريف أو مساوياً له، ولا يكون أعرف من المنعوت، فتقول : مررت بزيد هذا ، ولا تقل : مررت بالرجل هذا ، فالعلم أعرف من اسم الإشارة ، والمحلى بـ (أل) أنقص تعريفاً من المبهم ، فلا يكون (هذا) نعتاً لما هو أقل وأنقص تعريفاً منه .

* لا يجوز الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب ، لأنهما في غاية الوضوح، فلا يحتاجان على بيان ، فلا تقل : مررت بى زيد ، أو بك زيد .

فهرس المصادر

- القرآن الكريم .
- ١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان - تحقيق د / رجب عثمان محمد ، وزميله - الناشر / مكتبة الخانجى - القاهرة - ط / الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٢ - الاستيعاب فى معرفة الأصحاب للحافظ ابن عبد البر - تحقيق / عادل مرشد - دار الإعلام - الأردن - ط / الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- ٣ - أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى - تحقيق / محمد بهجة البيطار - ط / المجمع العلمى العربى - دمشق .
- ٤ - الأصول فى النحو لابن السراج - تحقيق د / عبد الحسين الفتلى - ط / مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط / الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٥ - أمالى ابن الحاجب - تحقيق د / فخر صالح سليمان - ط / دار عمار - عمان - الأردن - دار الجيل - بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٦ - الأمالى الشجرية لأبى السعادات بن الشجرى - ط / مصورة .
- ٧ - الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى - تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد - ط / المكتبة العصرية . بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٨ - الانتصاف من الإنصاف بحاشية الإنصاف لمحمد محى الدين عبد الحميد - ط / المكتبة العصرية .
- ٩ - أوضح المسالك لابن هشام - تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد - ط / المكتبة العصرية - بيروت .
- ١٠ - البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى - تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وزملائه - ط / دار الكتب العلمية - بيروت .

- ١١ - بغية الوعاة للسيوطي - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط / المكتبة العصرية - بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ١٢ - التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهرى - ط / دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- ١٣ - تعجيل الندى بشرح قطر الندى لعبد الله بن صالح الفوزان - ط / دار ابن الجوزي - القاهرة - ط / الثانية ١٤٣١ هـ .
- ١٤ - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) تحقيق أ . د / على محمد فاخر وزملائه - ط / دار السلام - القاهرة - ط / الأولى .
- ١٥ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - مراجعة د / محمد إبراهيم الحفناوى - ط / دار الحديث - القاهرة - ط / الثالثة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- ١٦ - الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى - تحقيق / فخر الدين قباوة وزملائه - منشورات / دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ١٧ - حاشية الأصول فى النحو لابن السراج - للمحقق د / عبد الحسين الفتلى - ط / مؤسسة الرسالة - بيروت - ط / الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١٨ - حاشية الآلوسى على شرح قطر الندى وبل الصدى - ط / دار البصائر .
- ١٩ - حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل - تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعى - ط / دار الفكر - بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٢٠ - حاشية شرح جمل الزجاجى لابن عصفور - للمحقق / صاحب أبو جناح - بدون طبعة .

- ٢١ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - ط / دار إحياء الكتب العربية
- ٢٢ - حاشية الكتاب لسيبويه - للمحقق الشيخ / عبد السلام محمد هارون - الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة - ط / الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٢٣ - حاشية يس العليمى على التصريح بمضمون التوضيح - ط / دار إحياء الكتب العربية .
- ٢٤ - الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) - تحقيق / كامل مصطفى الهنداوى - ط / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- ٢٥ - خزانة الأدب لعبد القاهر البغدادي - قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د / محمد نبيل طريفى ، إشراف / إميل بديع يعقوب - منشورات / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٢٦ - الخصائص لابن جنى - تحقيق د / عبد الحميد هنداوى - منشورات / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- ٢٧ - الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى (ت ١٣٣١ هـ) - إعداد / محمد باسل عيون السود - منشورات / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٢٨ - الدر المصون للسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) - تحقيق / أحمد محمد الخراط - ط / دار القلم - دمشق .
- ٢٩ - ديوان امرئ القيس - تحقيق / محمد ابو الفضل إبراهيم - ط / دار المعارف - القاهرة - ط / الثالثة ١٩٦٩ م .
- ٣٠ - ديوان كثير عزة - جمعه وشرحه د / إحسان عباس - ط / دار الثقافة - بيروت ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- ٣١ - ديوان النابغة الذبياني - شرح وتقديم / عباس عبد الساطر ،
ط / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الثالثة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٣٢ - رصف المباني للمالقي - تحقيق / أحمد محمد الخراط -
ط / مجمع اللغة العربية - دمشق .
- ٣٣ - سنن النسائي الكبرى - تحقيق / حسن عبد المنعم شلبي -
ط / مؤسسة الرسالة - ط / الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- ٣٤ - سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي - تحقيق / على أبو زيد -
ط / مؤسسة الرسالة - بيروت - ط / الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٣٥ - شرح أبيات مغنى اللبيب لعبد القادر البغدادي - تحقيق /
عبد العزيز رباح وزميله - ط / دار المأمون للتراث - القاهرة - ط / الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٣٦ - شرح الألفية لابن الناظم - تحقيق د / عبد الحميد السيد محمد -
ط / دار الجيل - بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٣٧ - شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق د / عبد الرحمن السيد وزميله
ط / هجر - الجيزة - ط / الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٣٨ - شرح التسهيل للمرادي - تحقيق / محمد عبد النبي محمد -
ط / مكتبة الإيمان - المنصورة - ط / الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- ٣٩ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي - تحقيق / صاحب أبو
جناح - طبعة مصورة .
- ٤٠ - شرح شذور الذهب لابن هشام - تحقيق / محمد محيي الدين عبد
الحميد - ط / دار الطلائع - القاهرة .
- ٤١ - شرح شواهد شافية ابن الحاجب للبغدادي - تحقيق / محمد نور
الحسن وآخرين - ط / دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- ٤٢ - شرح ابن عقيل على حاشية الخضرى - تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعى - ط / دار الفكر - بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٤٣ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل - تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد - ط / مكتبة دار التراث - القاهرة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٤٤ - شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعى (ت ٤٧٩ هـ) - تحقيق د / عبد الفتاح سليم - ط / دار المعارف - ط / الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٤٥ - شرح قطر الندى لابن هشام الأنصارى على حاشية الآلوسى - ط / دار البصائر .
- ٤٦ - شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الاسترأبأدى (٦٨٦ هـ) - قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د / إميل بديع يعقوب - ط / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٤٧ - شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق د / عبد المنعم أحمد هريدى - ط / دار المأمون للتراث - القاهرة .
- ٤٨ - شرح شواهد شافية ابن الحاجب للبغدادى - تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين - ط / دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٤٩ - شرح الشواهد للعينى على حاشية الصبان على شرح الأشمونى - ط / دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- ٥٠ - شرح اللمع فى النحو للواسطى الضرير - تحقيق د / رجب عثمان محمد - الناشر / مكتبة الخانجى - القاهرة - ط / الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٥١ - شرح المعلقات السبع للزوزنى (ت ٤٨٦ هـ) - تحقيق / محمد إبراهيم سليم - ط / دار الطلائع للنشر والتوزيع - القاهرة .

- ٥٢ - شرح المفصل الموسوم بالتخمير لصدر الفاضل الخوارزمي - تحقيق
د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - ط / دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط /
الأولى ١٩٩٠ م .
- ٥٣ - شرح المفصل لابن يعيش - ط / مكتبة المتنبي - القاهرة .
- ٥٤ - شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب - تحقيق / موسى نباري
علوان العليلى - ط / مطبعة الآداب - النجف الأشرف ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٥٥ - شعر الأحوص الأنصارى - تحقيق / عادل سليمان جمال، الناشر /
مكتبة الخانجي - القاهرة - ط / الثانية ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٥٦ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح
لابن مالك - تحقيق / طه محسن - ط / مكتبة ابن تيمية - ط/الثانية ١٤١٣ هـ .
- ٥٧ - صحيح البخارى - تحقيق / محب الدين الخطيب -
ط / المطبعة السلفية - ط / الأولى ١٤٠٠ هـ .
- ٥٨ - صحيح مسلم - تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي - ط / دار إحياء
الكتب العربية .
- ٥٩ - عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك - تأليف / محمد محيي
الدين عبد الحميد باحشية أوضح المسالك لابن هشام -
ط / المكتبة العصرية - بيروت .
- ٦٠ - غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجرزي (ت ٨٣٣ هـ)
- ط / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ٢٠٠٦ م .
- ٦١ - الكتاب لسبويه - تحقيق / عبد السلام محمد هارون - الناشر /
مكتبة الخانجي - ط / الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٦٢ - كتاب سبويه والأعلم الشنتمرى - ط / المطبعة الأميرية بمصر
١٣١٧ هـ .
- ٦٣ - لسان العرب لابن منظور - ط / دار المعارف - القاهرة .

- ٦٤ - اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى - تحقيق / غازى مختار ظليمات ، د / عبد الإله نبهان - ط / الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م - ط / دار الفكر - بيروت - دمشق .
- ٦٥ - المتبع في شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى - تحقيق د / عبد الحميد أحمد محمد - منشورات جامعة قار يونس - بنغازى - ط / الأولى ١٩٩٤ م .
- ٦٦ - المحرر الوجيز في النحو لعمر بن عيسى الهرمى - تحقيق د / منصور على محمد - ط / دار السلام - القاهرة - ط / الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- ٦٧ - المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو) لابن إياز (ت ٦٨١ هـ) - تحقيق د / شريف عبد الكريم النجار - ط / دار عمار - الأردن .
- ٧٨ - مرآة الجنان لليافعى - ط / حيدر أباد ١٣٣٩ هـ - ١٩٢٥ م .
- ٦٩ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - تحقيق د / محمد كامل بركات - ط / دار الفكر - دمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨١ م .
- ٧٠ - معانى القرآن للأخفش (سعيد بن مسعدة) - تحقيق د / هدى محمود قراعة - الناشر / مكتبة الخانجي - القاهرة - ط / الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٧١ - معجم الأدباء لياقوت الحموى - ط / دار الكتب العلمية - ط / الأولى ١٩٩٣ م .
- ٧٢ - مغنى اللبيب لابن هشام - تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد - ط / صبيح - مطبعة المدنى - القاهرة .

- ٧٣ - المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق / كاظم بحر المرجان - منشورات : وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ١٩٨٢ م .
- ٧٤ - المقتضب لأبى العباس المبرد - تحقيق أ . د / محمد عبد الخالق عزيمة - ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٧٥ - منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب - تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد بحاشية شرح شذور الذهب لابن هشام - ط / دار الطلائع - القاهرة .
- ٧٦ - نتائج الفكر في النحو لأبى القاسم السهيلي (ت ٥٨١ هـ) - تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، وزميله - ط / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٧٧ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغرى بردى - ط / دار الكتب المصرية - بدون طبعة أو تاريخ .
- ٧٨ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ / محمد الطنطاوى - ط / وادى الملوك بمصر - ط / الرابعة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٧٩ - همع الهوامع للسيوطى - تحقيق / أحمد شمس الدين - منشورات / دار الكتب العلمية - بيروت - ط / الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٨٠ - وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق / إحسان عباس - ط / دار صادر - بيروت - دون طبعة أو تاريخ .